كمال عبد اللطيف

العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب

تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

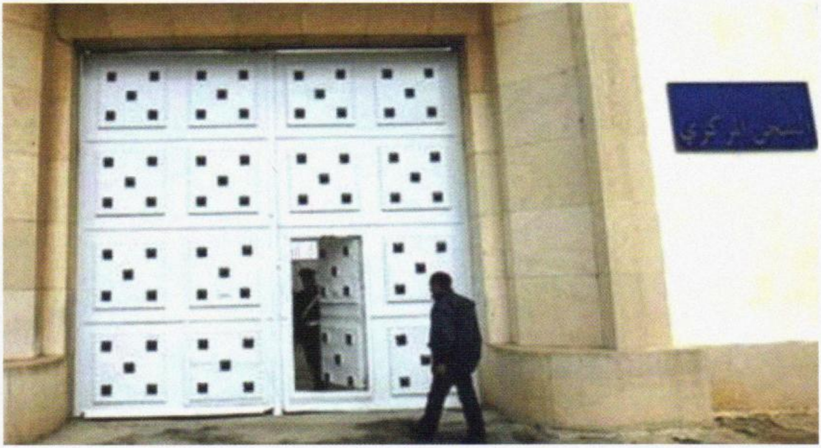

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

العدالة الانتقالية
والتحولات السياسية في المغرب

تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

العدالة الانتقالية
والتحولات السياسية في المغرب
تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة

كمال عبد اللطيف

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عبد اللطيف، كمال

العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب : تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة / كمال عبد اللطيف.

86 ص. ؛ 21 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 75 - 78) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2900-9

1. العدالة - الجوانب السياسية - المغرب. 2. العدالة الاجتماعية - المغرب. 3. الديمقراطية - المغرب. 4. هيئة الإنصاف والمصالحة (المغرب). 5. الإصلاحات السياسية - المغرب. أ. العنوان.

320.0110964

العنوان بالإنكليزية

Transitional Justice and Political Transformations in Morocco: The Experience of the Equity and Reconciliation Commission

by Kamal Abdul-Latif

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشــر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2014

المحتويات

مدخـــل...9

أولًا: العدالة والعدالة الانتقالية في عالم متغير

نحو مقاربة سياسية لمفهوم العدالة.......................................12

1- الديمقراطية والعدالة: مجتمع المؤسسات والإنصاف....13

2- العدالة وإجراءات العدالة الانتقالية 20

ثانيًا: مشروع العدالة الانتقالية في المغرب 28

1 - سيـاقات وتدابير 28

2- في معركة الأسماء والتسميات: الحقيقة أم المصالحة؟ 37

ثالثًا: الإنصاف والمصالحة: منجزات ومكاسب.........................47

1 - ضحايا الأمس يتكلمون.......................................49

2 - تدبير الذاكرة السياسية طريق للمصالحة 58

3 – حدود وخلاصات التقرير النهائي للهيئة 63

ملاحظات وأسئلة ختامية 70

مسار العدالة الانتقالية في زمن ما بعد الربيع العربي..................70

المراجع 75

فهـــرس عـــام...79

«تتجه نظرية العدالـــة كإنصاف، نحو ما ســـمّيته البنية الأساســـية للنظام الديمقراطي، وأقصد بذلك المؤسســـات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمع ديمقراطي».

جون رولز

«للضحايا صوتٌ تَرتَعدُ له السماء».

جبران خليل جبران

مدخل

نتجه في هذا الكتاب إلى بناء جملة من المعطيات والمواقف في موضوع العدالة والعدالة الانتقالية. ونتوقف أساسًا أمام كيفيات تمظهر المفهوم في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية التي أكملت في هذه السنة عقدها الأول، مُبلوِرةً في تقريرها الختامي مكاسبها ومنجزاتها وأدوارها في التحول السياسي الذي عرفه المغرب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

نراوح في عملية البناء بين توجهين منهجيين، نعتني في الأول منهما بمفهوم العدالة وكيفيات تحوله في الفكر المعاصر. ونتجه في الثاني إلى الاقتراب من نتائج تجربة المغرب في باب العدالة الانتقالية؛ لاقتناعنا بأن التحولات التي لحقت مفهوم العدالة في الفكر المعاصر ساهمت وتساهم بصورة أو بأخرى في التأطير النظري لتجارب العدالة الانتقالية، كما تبلورت في العالم خلال عقود الثلث الأخير من القرن الماضي، حيث يتم عادة ربط هذه الأخيرة بتجارب العدالة الانتقالية، بالتدبير الحقوقي والسياسي الموصولين معًا بالإصلاح الديمقراطي، في عالم تزداد فيه شرعية

الأنظمة الديمقراطية صلابة، على الرغم من أزماتها وعوائقها.

نتوخى بهذا العمل الإجابة عن أسئلة عديدة، أبرزها السؤال الذي يضعنا أمام كيفيات تبلور إجراءات العدالة الانتقالية في عالم متعولم اختلطت فيه القيم وتقاطعت؛ حيث تنقلنا خطابات العدالة في الفكر المعاصر من فضاء المفهوم النظري المجرد إلى مجال المقاربة السياسية المستوعبة جملة من الإجراءات في موضوع تدبير الصراع السياسي في زمن معيّن، وداخل مجتمع بعينه.

نعتمد في عمليات مقاربتنا على محصلة تجارب الانتقال الديمقراطي كما تبلورت في العقود الأخيرة من القرن الماضي في أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا لنرسم، انطلاقًا منها، الملامح الكبرى للمرجعيات النظرية والسياقات التاريخية والسياسية التي حددت لمفهوم العدالة الانتقالية الدلالة والأفق. فبروتوكولات عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية ترسم المبادئ والموجهات الكبرى المستخلَصة من تجارب بعينها، محددة الوسائل التي تسعف ببلوغ أهداف العدالة الانتقالية.

نتوقف بعد ذلك لنركّب في عملنا محورين نقترب فيهما من حصيلة هيئة الإنصاف والمصالحة في التجربة المغربية، بصورة تُمكّننا من معاينة الإشكالات التي اعترضت وتعترض الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجلها، لعلنا نتمكن في النهاية من الإلمام بحدود التجربة ومحدوديتها، من دون إغفال الآفاق التي رسمت في الطور الانتقالي، والتي عرفها ويعرفها المشهد السياسي المغربي في عالم ما فتئ يتغير.

إن الجمع في هذه المحاولة بين الاستماع إلى معاني ودلالات مفردة العدالة في التداول المعاصر، وأصبحت تُقرن بنعوت متعددة، مثل الاجتماعية والانتقالية والمجالية والاقتصادية واللغوية... إلخ، وتجربة في العدالة الانتقالية غير مسبوقة في المجتمعات العربية، وهي تجربة نعتقد أن الحاجة إليها ملحة اليوم، بناء على التحولات التي عرفتها المجتمعات العربية في عام 2011، نقول إن هذا الجمع يتيح لنا معاينة جوانب من آفاق التحوّل السياسي الجاري في المغرب.

إن ما يدفعنا إلى المزاوجة في عملنا بين المقاربتين هو تقديرنا تجارب الانتقال الديمقراطي التي وظّفت مفهوم العدالة، واستخدمت في الآن نفسه نعت الانتقالية، وانخرطت في ممارسة مجمل المساطر المُرتّبة لقواعد معيّنة في تدبير موضوع الإصلاح السياسي الديمقراطي، كما جرى ويجري العمل بها اليوم، في كثير من البلدان التي اختارت الطريق نفسها لتجاوز أعطابها السياسية.

ينبغي ألّا يُفهَم من التوضيحات السابقة أننا نتوخى الإحاطة الشاملة بتحولات مفهوم العدالة في تجلياته الكبرى في الفكر الفلسفي المعاصر؛ ذلك أن مسعانا في هذا العمل لا يتجاوز محاولة الإلمام بالتحولات الكبرى التي ألمّت بالمفهوم، وخصوصًا في مستوى السعي إلى التقليص من كثافته النظرية، لحساب البُعد السياسي الإجرائي، الموصولين بمبدأ النجاعة في التاريخ، الأمر الذي يضعنا بالذات أمام جيل من المفاهيم الجديدة التي توظّف اليوم في المنتظم الدولي والمعاهد التابعة له، والتي تُعنى بتركيب مفاهيمه

وضبطها بحسابات متعددة، أبرزها الحرص على النجاعة والمردودية.

أمّا اقترابنا من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، وما فتحته من آفاق في المشهد السياسي المغربي، فجعلنا نعاين جوانب من مشروع التحول السياسي الذي حدث في المغرب في مطالع التسعينيات، وما تلاه من مبادرات إصلاحية، تُوِّجَت في نهاية القرن الماضي (في عام 1998) بتجربة التناوب التوافقي.

وضعتنا عنايتنا بالتجربة المغربية في مجال الإنصاف وجبر الضرر أمام مجموع الشروط التاريخية والسياسية التي واكبتها، كما وضعتنا أمام التحولات التي عرفها المغرب طوال العقد الأول من الألفية الثالثة، وهي التحولات التي كان لها دور محوري في عبور تجربة الانفجارات التي عمّت أغلب البلدان العربية في عام 2011. إذ تفاعل النظام السياسي في المغرب بطريقة استوعبت كثيرًا من المطالب التي تلخّصت في الشعارات التي رُفعت في التظاهرات التي ملأت الساحات العمومية، الأمر الذي مَكَّنَ المغرب من عبور لحظات الانفجار بأقل ما يمكن من الخسائر، مقارنة بأنظمة عربية أخرى.

أولًا: العدالة والعدالة الانتقالية في عالم متغير
نحو مقاربة سياسية لمفهوم العدالة

لا يمكن الفصل كلية بين منظومات فكر العدالة في الفكر السياسي المعاصر ومضمون العدالة الانتقالية في صوره الجديدة المتبلورة في سياق خطابات مفاهيم الإصلاح السياسي المتداولة

اليوم في العالم. ولهذا، سنحاول في المحور الأول من بحثنا تقديم جوانب من المرجعية النظرية المؤطرة لخطابات العدالة الانتقالية. وسنتوقف أساسًا أمام مساهمة كل من رولز وأمارتيا صِن، بحكم أننا نرى أن الجدل الحقوقي والسياسي السائد اليوم في موضوع العدالة الانتقالية يستند في جوانب عديدة إلى الجهد النظري والإجرائي الذي طُوِّر في أبحاث العدالة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. كما يستند في مستويات أخرى منه إلى المعطيات التدبيرية والإجرائية التي يقوم عليها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بوصفه فضاء مفتوحًا للبحث في موضوع العدالة الانتقالية بمختلف تجاربها المتعددة والمتنوعة. وسيمكّننا هذا المحور من الاقتراب من الأفق الذي بلورته تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، بالاعتماد أساسًا على مكاسبها ومنجزاتها[1].

1 - الديمقراطية والعدالة: مجتمع المؤسسات والإنصاف

استقر مفهوم العدالة في تاريخ الفلسفات الكبرى، مستوعبًا منظومات من القيم وجملة من المبادئ النظرية الموصولة بتقاليد معيّنة في تاريخ الفلسفة. وعكس استقراره الموصول بمجموع تحولاته مجمل التنويعات الدلالية التي لحقته، بتأثير ثورات التاريخ والسياسة والعلم، وكذا تحولات القيم في التاريخ.

يسجل أغلب الدارسين الذين اعتنوا بتاريخ المفهوم نوعية

(1) مؤسسة دولية غير حكومية أُسست في عام 2001، وتعنى بملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. أمّا الرابط الإلكتروني فهو: www.internationalcooperationgeneva.org/fr

التحولات التـي طاولته في الفكـر المعاصر، إذ أعيـد بناء دلالته بهدف تكييف معانيه مع المتغيرات التي ألمّت بمنظومات القيم في عالم متغيِّر.

تُعد أبحاث جون رولـز (J. Rawls) (1921-2002) من أهم نصوص نظريـات العدالة في الفكـر المعاصـر[2]؛ لأنها حاولت وضع نظرية في العدالة جمعت بين الوفاء لمكاسب نظرية التعاقد (لوك - روسـو - كانط) مع خيار فلسـفي آخر يفضـي إلى نقد المذهب النفعـي المهيمن على التيارات الفكريـة في أميركا. كما حاولت بناء منظورها إلى العدالة في ضوء معطيات البنية الأساسية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية في المجتمعات الديمقراطيـة[3].

ثمة إجماع بين الباحثين المشـتغلين بموضـوع العدالة على أن ما منح أعمال رولـز في نظرية العدالة جدة وقـوة، هو تفاعلها مع المتغيّرات الحاصلة فـي المجتمع الأميركي والغربي، ومحاولة التفكير في العدالة في ضوئها؛ إذ اسـتلهم في عمليات بنائه النظرية

---

(2) نشـر رولز مصنّفه المعروف نظرية العدالة في عام 1971، كما نشـر كتاب العدالـة كإنصاف في عام 2001، محـاولًا تطوير وإثراء تصـوره للعدالة، بل ومراجعة بعـض جوانب هذا التصور. واعتمدنا فـي هذه الورقة على الترجمة الفرنسـية للكتابين المذكورين: John Rawls: *Théorie de la justice*, traduction de l'américain par Catherine Audard (Paris: Seuil, 1997), et *La Justice comme équité: Une Reformulation de la «théorie de la justice»*, traduction de l'anglais par Bertrand Guillarme (Paris: Éditions la découverte, 2003).

(3) راجع مقالة رولز «نظرية العدالة كإنصاف: نظرية سياسية وليست ميتافيزيقية»: John Rawls, «Justice as Fairness: Political not Metaphysical,» *Philosophy & Public Affairs*, vol. 14, no. 3 (Summer 1985).

المذكورة نضالات الفئات المهمشة والفئات المطالبة بحقوقها المدنية في المجتمع الأميركي، فضلًا عن مختلف الفئات التي تعاني الظلم والتمييز وعدم المساواة. كما حاول التفكير في بعض جوانب نتائج حرب فيتنام وآثارها في المجتمع الأميركي.

تتمتع أعمال رولز اليوم بحضور متميز في فضاء الفلسفات السياسية والاجتماعية والأخلاقية في مختلف دوائر الفكر المعاصر، بسبب اختيارها منطقًا معينًا في البحث، يقارب الأسئلة الأخلاقية من منظور سياسي، إذ يحاول تجاوز المنظور الأخلاقي والميتافيزيقي، ويجعل منظومة القيم مفتوحة على أسئلة المجتمع والتربية وحقوق الإنسان، إضافة إلى قضايا العصيان المدني والديمقراطية.

ينطلق رولز في تركيب تصوّره السياسي للعدالة من النظر إلى المجتمع من منطلق أنه بنية معقدة، يحكمها نظام في توزيع الخيرات يمنح الأفراد والجماعات نسبًا معيّنة من الخيرات والمنافع الأولية (الموارد المادية والرمزية)، أي يمنحها كل ما يعزز الشخصية الاعتبارية للأفراد، مثل الحرية وتكافؤ الفرص والثروة. وبناء عليه، يرى رولز أن مهمة المقاربة السياسية تتحدد في تركيب تصور يسمح بتقسيم مجموع الخيرات بين مختلف الجماعات المتعارضة والمختلفة في ما بينها.

طوّر رولز في كتابه **العدالة كإنصاف** الصادر في عام 2001، محتويات كتابه الأول **نظرية العدالة** (1971)، وأثراه بإضافات تتعلق بقضايا جديدة مستلهَمة من دروس التحولات الكبرى التي

عرفها العالم في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، مؤكدًا أنه يروم بهذا العمل تطوير مفهوم جديد للعدالة يستوعب الأسس الأخلاقية القادرة على تحسين ملاءمة المفهوم مع مؤسسات المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، الأمر الذي يتطلب نقد مقدمات المنزع النفعي في الأخلاق والسياسة وتجاوزها.

ركز رولز في بناء تصوّره الجديد للعدالة على أمرين: الأول هو استبعاده المقاربة اللاهوتية من جهة، وتقاليد فلسفات الأخلاق المثالية والغائية من جهة أخرى، وهي التقاليد التي ظل كثير من أبعادها حاضرًا في الفلسفة النفعية المهيمنة في الثقافة الأميركية. وبذا اتجه في محاولته نحو الأسس الاجتماعية والمؤسسية الموصولة بالمجال العام والشأن العمومي. ولأن الاقتصاد يحتل مكانة مهمة في عصرنا، اتجه في نظريته الاجتماعية في العدالة إلى التفكير في كيفيات إعادة توزيع الموارد والخيرات والسلطات داخل المجتمع.

أمّا الأمر الثاني فبدا في اعتماد تصوّره على رؤية تستوعب جوانب من روح التغير الحاصلة، كما قلنا، في المجتمعات المعاصرة، مثل العناية بالتحولات الكبرى التي عرفها العالم، والاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية، حيث نقف في القسم الثاني من نظريته على تصورات تفكر في العدالة كأساس لتوافق سياسي واختيار إرادي بين مواطنين أحرار متساوين داخل مجتمع ديمقراطي؛ إذ يقارب رولز ما يسمّيه البنية الأساسية للنظام الديمقراطي المتمثّلة في مؤسسات المجتمع والاقتصاد والسياسة، محاولًا إسناد تصوراته

بالمعطيات التاريخية، بهدف بنــاء الإجراءات التي تُمكِّن من تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والدستورية[4].

ينشــئ مجتمع العدالــة في نظر رولز مؤسســاته الدســتورية والتشريعية على أســاس أولية الحرية، ويخصص القسم الأول من نظريته لبلورة المبادئ التي تحكــم عمليات بنائه نظرية في العدالة، وحصرها في مبدأين أساسين: مبدأ الحرية والمساواة ثم مبدأ تكافؤ الفرص[5].

تســتوعب هذه المبادئ جملــة من المعطيات المســتندة إلى المنظور الليبرالي في السياسة والاقتصاد[6]. كما تستوعب توجهات تروم الدفــاع عن الفئات ذات الحظوظ الضعيفــة داخل المجتمع. ونتبيّن في تشابك المبادئ توجهًا يُلحُّ على ضرورة التشبث بمدوّنة حقوق الإنسان التي يرى أنها تضفي صفة المشروعية على الأنظمة السياسية الديمقراطية.

ســاهمت تصورات رولز في إنجــاز تَحَوُّل نوعــي في النظر الأخلاقي والسياســي إلى مفهوم العدالة. ولم يعد في إمكان أحد اليوم أن يقترب من مفهوم العدالة من دون أن يجد في طريقه المنجز النظري الرولــزي المتمثّل في ربطــه العدالة بالحريــة والإنصاف وتكافؤ الفرص، وربط المفاهيم المذكورة بالديمقراطية والإصلاح السياسي الديمقراطي.

---

(4) Rawls, *Théorie de la justice*, p. 38.

(5) Rawls, *Théorie de la justice*, p. 72.

(6) John Rawls, *Libéralisme politique* (Paris: Presses universitaires de France, 2006), p. 79.

إذا كان رولز قد أثرى مدوّنة العدالة بمشروع في النظر موصول بقواعد الفلسفة السياسية الليبرالية، مع محاولة للتجاوب مع التحولات الجارية في المجتمع الأميركي، فإن أعماله لم تحظَ بالإجماع، بل تعرضت لانتقادات عديدة كشفت محدودية مبادئها وتصوراتها، خصوصًا أن بعض الدارسين رأى أن كثيرًا من مقدمات رولز التي تعتمد التقليد الفلسفي الليبرالي تندرج في باب التدابير المتعالية، وأن أحاديثه عن تطوير نظرية التعاقد المستندة إلى التوافق القبلي للمجتمع تتميز بمبالغتها في تمجيد المأسسة والمؤسسات، مُغفِلةً تعقّد الحياة الفردية والجماعية، إضافة إلى عدم مبالاتها بظواهر الصراع والعنف، الأمر الذي يرتِّب تصورها للعدالة في دوائر المنظور السياسي المثالي(7).

لا تقلل الملاحظات النقدية السريعة التي ذكرنا بعضها من جهد رولز في المناظرة القائمة في شأن مفهوم العدالة، بل تساهم في إثرائها وتطويرها. فعندما ينتقد مثلًا أمارتيا صِن، الاقتصادي المعروف بأبحاثه المهمة في اقتصاديات التنمية، أعمال رولز، ويرى أنها ظلت، على الرغم من محاولاته الساعية إلى التخلص من التعالي الأخلاقي والنزعة الغائية، سجينة ما كان رولز يسمّيه المؤسسات الضابطة التي تحيل إلى مقولات ومبادئ قبلية في أعماله، أكثر ممّا تشير إلى معطيات فعلية، فإنه [أي أمارتيا صِن] يوسع معطيات المنجز السياسي الرولزي. ولأن أعمال أمارتيا صِن

(7) Paul Ricoeur, «J. Rowls: De L'autonomie morale à la fiction du contrat social,» *Revue de métaphysique et de morale*, no. 3 (1990).

تتناول قضايا الفقر في العالم، فإننا نجد أنفسنا أمام صور من تحوّل دلالات مفهوم العدالة في الفكر المعاصر.

حاول أمارتيا صِن في كتابه فكرة العدالة، الصادر في عام 2009[8]، أن يربط مفهوم العدالة بالحرية والديمقراطية، وأن يخوض في إشكالات مرتبطة بكيفيات البحث في تجاوز صور الفقر والحرمان في العالم. ويكمن السؤال المركزي بخصوص موضوع العدالة، في نظره، في مواجهة الأوضاع الجائرة التي تعرفها المجتمعات المعاصرة. ولا يمكن مقاربة هذا السؤال إلّا بتناول ضرورة التفكير العملي في مواجهة الفقر، أي التفكير في الإجراءات المساعدة في عملية تحقيق العدالة[9].

نخلص ممّا سبق إلى أن أعمال رولز وأمارتيا صِن تميزت بمساعيها الهادفة إلى تخليص المفهوم من الكثافة النظرية الطوباوية التي ظلت متمركزة في تلافيف معانيه في تاريخ الفلسفة على الرغم من الاختلافات القائمة بين تصور كل منهما للعدالة وكيفيات تحقيقها، وحاولا معًا تخليص المفهوم من صور التعالي بتأثير من تصورات فلاسفة الأنوار لمفهوم العدالة، والامتدادات التي عرفتها هذه الفلسفات في الفلسفة الماركسية.

نقرأ في المباحث التي تضمنتها مؤلفات هذين المفكرين

---

(8) Amartya Sen, *L'Idée de la Justice* (Paris: Flammarion, 2010).
والترجمة المتوافرة عنه هي: أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة مازن الجندلي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

(9) Amaratya Sen, «Mondialisation et justice sociale,» *Le Monde*, 19/5/2006.

محاولات تفكر في علاقة العدالة اليوم بعالم تحكمه العولمة، ويحكمه سعي متلاحق إلى إقامة توازنات سياسية جديدة في عالم معقد. **إن ربط العدالة بالفقر والبطالة وعدم المساواة داخل المجتمعات**، وهي ظواهر تتفاقم في العالم اليوم، ويواكبها توزيع غير عادل للثروات وللحظوظ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تترتب عن عمليات التعولم الكاسحة، ويرسخها التفاوت الكبير في امتلاك التكنولوجيات الجديدة واستخدامها في المستوى العالمي، **يضعنا أمام أنماط جديدة من الخلل داخل المجتمعات البشرية، ولعله يضعنا أمام أزمات جديدة**، الأمر الذي يستدعي لزوم التفكير فيها بآليات نظرية وعملية تختلف عن أنماط الفكر القديمة، وربما يستلزم ابتكار مفاهيم جديدة للإحاطة بالتحولات الحاصلة في العالم والتفاعل معها. وفي هذا السياق، نشأ مفهوم **العدالة الانتقالية والعدالة المجالية، وغيرها من التسميات التي تَقْرِنُ المفهوم بقطاعات أو قضايا محددة**، فأصبحنا أمام مقاربات سياسية جديدة وتصورات تتجه للإحاطة بقضايا معيّنة من منطلق عملية تحضر فيه جملة من **التدابير والإجراءات** المترجمة في خطوات عملية مباشرة قصدَ تحصيلِ مكاسب محددة[10].

2 - العدالة وإجراءات العدالة الانتقالية

لا يكافئ مفهوم **العدالة الانتقالية** الدلالة التي رافقت مفردة «**عدالة**» في تاريخ الفلسفات الأخلاقية الكلاسيكية؛ إنه لا يكافئه

(10) نذكر من بين هذه المجالات، مجال العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية والعدالة اللغوية... إلخ.

نظريًا، ولا يتضمن المعاني التـي يحملها. وبما أننا اخترنا في هذا العمل أن نعتني أساسًا بتجربة من تجارب العدالة الانتقالية في التاريخ، فإن ذلك يقتضي أن نحدد الدلالات الجديدة التي منحت للمفهوم الجديد **عدالة انتقالية** في ضوء خلاصات التجارب التاريخية التي رسمت، وما زالت ترسم له، جوانب من معانيه الجديدة.

إذا كنا نسجل، كما أوضحنا آنفًا، أن مفهوم **العدالة الانتقالية** في تداوله الجديد يُقْرَن من جهة بجوانب من الاجتهادات التي رسمت بعض ملامحه في الفكر المعاصر، حيث يتم استحضار البُعد السياسي بقوة، الأمر الذي يمنح **العدالة الانتقالية** دلالة خاصة، فإنه يشخص أولًا السمات المجتمعية العامة لطور انتقالي في المجتمعات التي تروم بلوغ عتبة الديمقراطية. كما إنه يشير إلى أن المفهوم تبلور، وما فتئ يتبلور، نتيجة ضغط القوى السياسية الديمقراطية والمنظمات المدنية الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية[11].

إن ما نريد أن نؤكده هنا هو أن **العدالة الانتقالية تندرج ضمن أفق في التفكير يرى أن التحول الديمقراطي يمكن أن يحصل بالتوافق التاريخي** الذي يعتمد جملة من الخطوات والإجراءات المسنودة بإرادة سياسية محددة.

---

(11) وثيقة مرجعية من إعداد أحمد شوقي بنيوب، وإنجاز فريق العمل العربي للعدالة الانتقالية، منشورات مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية (د. ت)، ص 8.

تقدم محطات عديدة في تجارب تاريخية انتقالية محدَّدة أنماط تبلور العناصر المكوّنة للمفهوم، إذ نقف على بداية تشكّل ملامحه الأولى، عند انهيار بعض الأنظمة السياسية أو اقتراب انهيارها؛ حيث ظهر، على سبيل المثال، في كلٍّ من جنوب أفريقيا (1994) والأرجنتين (1983) وتشيلي (1990) في لحظات أزمة الانتقال الديمقراطي. وترتب على ذلك تحوّل العدالة الانتقالية إلى مجموعة من الخطوات والإجراءات المواكبة عمليات الانتقال الديمقراطي. كما برز في تجارب تاريخية أخرى، وسط استمرار أنظمة قديمة، حيث يبرز وارث جديد كما يحصل في الأنظمة الملكية، ويختار تصفية تركة الماضي التسلطية ليمهد لانتقال سياسي، مثل ما جرى في المغرب. إذ بدأت تبرز ملامح عهد جديد بعد تفاقم مرض الحسن الثاني، ثم موته وإعلان بدء عهد جديد وملك جديد، ابتداء من عام 1999.

تميّز العهد الجديد بتدابير انتقالية مؤطرة ببعض مقتضيات العدالة الانتقالية. ويمكن أن يساهم المجتمع الدولي في الإسراع في تحقيق المصالحة السياسية داخل مجتمع بعينه باستخدام منظور العدالة الانتقالية، كما هي الحال في عمليات بناء السلام بعد انتهاء حروب أهلية، كما حصل في إلسلفادور وغواتيمالا[12].

واكب جهدَ فترات الانتقال الديمقراطي الحاصلة في تجارب

---

(12) راجع كلمة الرئيس المؤسس للمركز الدولي للعدالة الانتقالية: أليكس بورين في: ندوة أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب (الرباط: مركز دراسة حقوق الإنسان والديمقراطية، 2008)، ص 9.

التاريخ التي أشرنا إلى بعضها جهدٌ في المعرفة والتقويم، وهو جهد أصبح يحظى في الأعوام الأخيرة بمتابعات بحثية ترسم لها الحدود والمفاهيم والإجراءات. ونشير هنا إلى أدبيات المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وهي الأدبيات التي نُشرت في ثلاثة مجلدات في موضوع العدالة الانتقالية، بهدف استخلاص أهم سمات هذه العدالة، بالاعتماد على تجاربها، وانطلاقًا من الفلسفة التي يتبنّاها المركز[13].

نقرأ في أدبيات المركز أن المقاربة الشمولية للعدالة الانتقالية تستوعب جملة من العناصر الرئيسة: المحاسبة والكشف عن الحقيقة والمصالحة وإصلاح المؤسسات وجبر الضرر[14].

كما نقف في الأدبيات نفسها على الاستراتيجيات التي يهيئها المركز في موضوع العدالة الانتقالية، وحددها في الخطوات الآتية: المتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم وتسجيل الانتهاكات بوسائل غير قضائية، مثل لجان البحث عن الحقيقة، وإصلاح المؤسسات المخلة بالأصول السليمة وتعويض الضحايا وتعزيز المصالحة[15].

يلتزم المركز بتكوين الكفاءات المحلية وتعزيز الجهد المبذول في ميدان العدالة الانتقالية، كما يعمل بتعاون وثيق مع المنظمات والخبراء المعنيين بالموضوع من أنحاء العالم المختلفة.

---

(13) بورين، ص 9.

(14) بورين، ص 11-16.

(15) بورين، ص 17.

يقف المهتمـون بموضوع العدالة الانتقاليـة على المضامين الجديـدة التي أصبحت تُقـرن بالعدالة، واسـتخلص فريق العمل العربي للعدالة الانتقالية مرجعيتها العامة في المعطيات الآتية:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- القانون الدولي الإنساني.

- أحكام المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان وقراراتها.

- خلاصـات الآراء الاجتهاديـة والفقهية لكبـار المقررين والخبراء المتخصصين.

- الخلاصات والنتائج المتواترة لأعمال لجان الحقيقة.

- المقتضيات القانونيـة الوطنية غير المتعارضـة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

- مبادئ حقـوق الإنسـان المتأصلة في المعتقـدات الدينية والثقافة الوطنية والثقافات المحلية[16].

لا بد من أن نوضح هنا أن مفهـوم العدالة الانتقالية لا يتبلور في تجارب التاريخ بصورة مكتملة، بل تحدده خطوات وإجراءات، وتسـهر على بلورته العملية مؤسسـات تخوض معـارك محددة، بهدف منـح مظاهره وتجلياتـه معاني ملائمة لمقتضيـات التحوّل

(16) وثيقة مرجعية من إعداد أحمد شـوقي بنيوب، وإنجاز فريق العمل العربي للعدالة الانتقالية منشورات مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، ص 8.

المحلية والخاصــة. وأمّا في التجارب التاريخيــة التي بادرت إلى ولــوج دروب العدالــة الانتقالية فنقف على جملــة من المعطيات الصانعة ملامح هذه الدروب.

يبــدأ المفهوم في التبلور داخل ســياقات الصراع في مجتمع محدد نتيجة تشــكّل هيئات ولجان وجمعيات تتجه في أغلبها إلى إصابة ثلاثة أهداف: معرفة حقيقة الحوادث والواقعات التي تستدعي العدالــة الانتقاليــة، وأهمها إجــراء تحقيقات جــادة في موضوع الانتهاكات المرتكبة، والكشــف عن حقيقــة الجرائم وأبعادها، ثم جبر الضرر واتخــاذ الإجراءات التي تضمن ســيادة القانون وعدم تكرار ما حدث. وأخيرًا القيام بالإصلاحات السياســية والمؤسسية للحدِّ من النزعات التسلطية في الدولة[17].

يســتطيع المهتم بموضوع العدالــة الانتقاليــة وتدابيرها أن يتبيّن حضور الخطوات التي أشــرنا إليها في أغلب تجارب العدالة الانتقالية في التاريخ المعاصر، وهو حضور يتم بالتنوع في الأدوات، وتُوحِّده قواسم مشتركة تشخصها وحدة الهدف[18].

يتعلق مضمون العدالة الانتقالية بالموقف الذي يجب اتخاذه

(17) راجع: أحمد شوقي بنيوب، الأسس والنظرية لمذهب جبر الضرر: التجربة المغربيــة للعدالة الانتقاليــة (المغرب: منشــورات المنظمة المغربية لحقوق الإنســان، 2008)، ص 89-116. وكذلــك يمكن التعرف إلى أهداف لجــان الحقيقة في الوثيقة المرجعية لفريق العمل العربي للعدالة الانتقالية، ص 6.

(18) وثائق المركــز الدولي للعدالــة الانتقالية، الرابــط الإلكتروني هو: www.internationalcooperationgeneva.org/fr

لمواجهة الانتهاكات الجسيمة[19] التي تمارس في بلد معيّن، وفي حقبة تاريخية محددة في ظل حكم الأنظمة الاستبدادية. وتشمل مختلف الجهد المبذول لتجاوز الصراع والعنف، وبناء المصالحة الوطنية كخطوة ضرورية لولوج عتبة الانتقال الديمقراطي.

برزت الإرهاصات الأولى في موضوع المطالبة بالعدالة الانتقالية في نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي، في إطار التفاعل الإيجابي مع التحولات السياسية الجارية في كل من أميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية، خصوصًا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن أفق التحولات السياسية المشار إليها يرتبط بمناخ المناظرات الفكرية التي ساهمت في تطوير موضوع العدالة انطلاقًا من ثورات المعرفة والاتصال في الفكر المعاصر. ونستطيع تبيّن بعض ملامح هذه المناظرات في معارك الصراع السياسي في الغرب والولايات المتحدة الأميركية، وكذا في المجتمعات التي كانت تناضل من أجل الإصلاح الديمقراطي.

نفترض أن المقاربات السياسية للمفهوم هي المقاربات التي

---

(19) يقابل تعبير الانتهاكات الجسيمة المرادفات الآتية: الاختفاء القسري، الاعتقال التعسفي، النفي الاضطراري، التعذيب، الإعدام خارج نطاق القانون.

راجع كتاب: السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة (المغرب: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2005).

ربطته بإشكالات الصراع السياسي في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين. كما نتصور أن المنتظم الدولي عمل في مجمل أدبياته المتواصلة على تطوير المفهوم، مبرزًا نجاعته وقوته في مجال النضال من أجل إطاحة الأنظمة الاستبدادية.

ترتب على التجارب والمناظرات التي ذكرنا تحقيق نماذج تاريخية من العدالة الانتقالية في دول عديدة. كما ترتبت عليها خطوات أخرى في باب الدفاع عن حقوق الإنسان في المنتظم الدولي، وفي هيئات الأمم المتحدة ولجانها. وأنشئ المركز الدولي للعدالة الانتقالية لتطوير ما سبق وللمحافظة عليه.

يُصدر المركز المذكور تقريرًا سنويًّا في موضوع متابعة ما يجري في تجارب العدالة الانتقالية، الأمر الذي يجعل أدبياته مختبرًا لتعيين القسمات العامة للعدالة والعدالة الانتقالية في عالم متغير. وبذا أصبحنا أمام رافد صانع لجوانب من النظر العملي في باب العدالة الانتقالية[20].

---

(20) نقرأ في موجز التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية التدابير الإرشادية المشتركة، وقد رتبت كما يلي:

- إقامة الدعوة القضائية على مرتكبي الانتهاكات من الأفراد.
- إرساء مبادرات لتحري الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي.
- تقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- إصلاح المؤسسات كالشرطة والمحاكم.
- التمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها.

انظر موجز التقرير السنوي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية (2003-2004)، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، متوافر على الرابط: http://www.anhri.net/mena/ictj/pr040000.shtml.

ثانيًا: مشروع العدالة الانتقالية في المغرب

1 - سياقات وتدابير

لا يمكن فصل مشروع التحول السياسي في المغرب، في الصيغ التي اتخذها في العقد الأخير من القرن الماضي، عن السياقات التاريخية التي تبلورت فيها تجارب العدالة الانتقالية في أوروبا وأميركا اللاتينية. صحيح أنه مشروع يحمل كثيرًا من خصوصيات المغرب السياسي بمختلف معاركه وصراعات قواه الحية مع النظام السياسي السائد، وأنه في بعض أوجهه يُعَدّ محصلة إخفاق سياسات النظام المذكور في تحقيق التنمية وإقامة الديمقراطية، فإنه يحمل في بعض أوجهه الأخرى ما يكشف عن إخفاق المعارضة في الحد من استبدادية الحكم الفردي، وتوطين المشروع السياسي الديمقراطي.

ساهمت هذه المعطيات في بروز الشروط التي أطّرت التحوّلات التي عرفها المشهد السياسي المغربي في العقد الأخير من القرن الماضي بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على بناء الدولة الوطنية في المغرب.

بلغ الانتقال السياسي ذروته في حكومة التناوب التوافقي التي أوصلت حزب الاتحاد الاشتراكي إلى السلطة في عام 1998، بعد أربعة عقود من المعارضة، أي بعد تاريخ طويل من الصراع مع النظام وآلياته في التدبير السياسي. وجرى

ذلك بسبب جهد سياسي مشترك بين النظام ومعارضيه[21].

اعتُبر الحادث بمنزلة مؤشر قوي إلى ميلاد تباشير عهد جديد، وبسبب قوته احتضنته القوى السياسية الديمقراطية، وانطلق مسلسل تحديث المَلَكية بدفعها إلى قبول الانفتاح على آليات جديدة في التدبير السياسي الممهِّد للانتقال الديمقراطي. إلّا أن ما حدث على الرغم من قوته وقوة اللحظة التي تم فيها، والتي ارتبطت كما هو معروف بموت الحسن الثاني وتنصيب محمد السادس ملكًا في عام 1999، لم يذهب بعيدًا في عملية تأسيس القواعد المانعة لإمكان التراجع عن الإصلاحات المحتملة ومكاسبها، الأمر الذي لا يمنع أن يظل المجال السياسي المغربي فضاءً لحدوث ممكنات متناقضة.

لم تكن التحولات السياسية التي شهدها المغرب في نهاية القرن الماضي مفاجئة، ويمكننا أن نتأكد من هذا عندما نكون على بيّنة من أن الفاعل السياسي يعي دور الزمن ودور الموت في صناعة اللحظات التاريخية. ولم يكن موت الحسن الثاني وتتويج الملك محمد السادس حادثًا استثنائيًا في التاريخ. ونجد في موروث الآداب السلطانية على سبيل المثال، من المواقف في موضوع الموت والعجز في دائرة العمل السياسي[22]، ما يعلمنا كثيرًا من الدروس المساعدة في مجال بناء ما يؤسس لعهد جديد بالفعل،

---

(21) كمال عبد اللطيف، تحولات المغرب السياسي (الرباط: دار الأمان، 2006)، ص 17.

(22) كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية (بيروت: دار الطليعة، 1999)، ص 213.

شريطة التحلي بالجرأة القادرة على تخليصنا من تقاليد نظام محدد في الحكم، والمساهمة في بناء بديل منه يمنح المؤسسات والقوانين دورها المطلوب في الاقتراب من المشروع الديمقراطي.

لم تكن شيخوخة الملك الراحل ومرضه، ثم مسألة انتقال المُلك إلى وَليِّ عهده محمد السادس، سوى أعراض شيخوخة أعم تتعلق أيضًا بشيخوخة العمل الحزبي. كانت أعراض الشيخوخة بادية، ولم يتداركها أحد، انطلاقًا من قيم التحديث السياسي، على الرغم من الدماء الجديدة التي ضخّت في أغلبية الأحزاب[23].

يُجمع أغلب دارسي المشهد السياسي المغربي في نهاية القرن الماضي على أن حاجة المغرب إلى المصالحة السياسية والتاريخية بعد أكثر من ثلاثة عقود من النظام الفردي في مغرب الاستقلال، أي من عام 1961 إلى أواسط التسعينيات، كانت مطلبًا ملحًّا[24]، ولهذا، رأى الفاعلون السياسيون في النظام وفي المعارضة أن أفق العدالة الانتقالية يقدم الحلول التي يمكن أن يحصل التوافق بشأنها، في موضوع تدبير الانتقال السياسي في بدايات العهد الجديد، عهد الملك محمد السادس الذي اعتلى عرش الملك بعد وفاة والده في نهاية القرن الماضي (1999).

ثمة ملاحظة أخرى، لها صلة بكل ما سبق، وهي تؤكد مسألة

---

(23) كمال عبد اللطيف، «الإصلاح السياسي في المغرب، التحديث الممكن، التحديث الصعب» (الرباط: منشورات دار المدارس، 2011)، ص 48.

(24) A. Laroui, *Le Maroc et Hassan II: Un Témoignage* (Québec: Presses Inter Universitaires; Casablanca: Centre culturel arabe, 2005), p. 78.

توافر كثير من الشروط الصانعة للتوافق؛ ذلك أن اتساع أفق الحرية في مجـــالات الإعلام والثقافة والإبداع ســـاهم بـــدوره في إنعاش كتابات الاعتقال والسجن، حيث بادر بعض المعتقلين السابقين إلى إصدار روايات أو مذكرات وسيَر ذاتية تناول فيها تجاربه في السجن وصفًا وتحليلًا.

اتخذت نصوص الاعتقال السياسي سمات أعمال أدبية وفنية (نصوص حرة، أشعار، روايات... إلخ) عكست في نسيجها النصي وروحها العامة مجمـــل خصائص آداب الاعتقال السياســـي مُمَثلةً في تشـــخيص آليات القهر والاستبداد، الأمر الذي ساهم في كشف عنف أجهزة نظم الحكم وشراســـتها، إضافة إلى مـــا تضمنته هذه الأعمال من نقد مباشر لخيارات السلطة السائدة ونقد صريح أيضًا للأخطاء الذاتية[25].

صدرت النصوص الأولى من أدبيات الاعتقال السياســـي في مطالع الثمانينيات، وتتالت بوتيرة عالية في بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشـــرين؛ إذ بلغ مجموع النصوص المتداولة منذ عام 1999 وإلى يومنا هـــذا ما يزيد على ثلاثيـــن نصًا، في صورة مذكـــرات وروايات أو شـــهادات، مقدمة صورًا عـــن المعاناة التي تعرّض لها عشـــرات الشباب في أقبية الســـجون المظلمة والباردة، حيث كانت تعمل أجهزة العقاب من دون ضوابط قانونية محددة.

---

(25) كمـــال عبد اللطيـــف، «الاعتقال السياســـي، فضاء للمكاشـــفة والمراجعة والنقد،» في: الذاكرة والإبداع: قراءات في كتابات الســـجن (المغرب: منشورات اتحاد كتاب المغرب والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2010)، ص 15-17.

أنجز هذه الكتابات بعض معتقلي يسار السبعينيات، وعززتها مذكرات ونصوص بعض معتقلي محاولتي الانقلاب العسكري اللتين وقعتا في مطلع السبعينيات. كما أُصدرت، في الأشهر الأخيرة من عام 2004 كتبٌ لبعض معتقلي سجن تزمامارت، المعروف بمركز الموت.

نعاين في مختلف النصوص المكتوبة بكثير من المرارة معطيات معيّنة تتعلق بالمعاناة الشديدة لمجموعات من الشباب الذين تعرضوا لكثير من صور العنف الجسدي والمادي. كما نكتشف موت معتقلين أمام جلاديهم، واختفاء آخرين من دون أثر[26]. وإضافة إلى ذلك، نقف على معاناة العائلات التي انتظرت طويلًا لمعرفة أماكن بنيها، أو انتظرت بلا جدوى خروجهم من السجن بعد انقضاء أحكامهم.

ندرج الحديث عن الموضوعات السابقة في باب الإشارة إلى بعض الشروط التي ساهمت في التمهيد لمجموع الإصلاحات الجارية في المجال السياسي المغربي، ذلك أن ميلاد الهيئة في مطلع القرن الحادي والعشرين جاء في سياق ما عرفه المغرب من مساعٍ إصلاحية في تسعينيات القرن الماضي، حين جرى نوع من التفاعل بين الدولة والمجتمع، تزامن من جهة مع بدايات عهد جديد، وواكب من جهة أخرى الجيل الثالث من مفاهيم الإصلاح

(26) انظر البيبليوغرفيا الشاملة التي أنجزها كل من: عبد العلي اليزمي، جعفر عاقيل وعلي كابوس، ظلال وأضواء: بيبليوغرافيا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب (الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2004).

السياســي في الفكر العربي، وهــو جيل يرتبط بتطــور الفضاءات الحقوقية المدنية فــي مختلف البلــدان العربية؛ الفضــاءات التي أصبح يُعَدّ فيها النضال من أجل تعميم مكاســب حقوق الإنســان والديمقراطية الخطوة الأهم لتجاوز المظاهر الاستبدادية في أغلب الأنظمة العربية.

لم تحصل الإصلاحات التي نتحــدث عنها فجأة، بل جاءت في أغلبها في صورة مبادرات تتمّــم الواحدة منها الأخرى؛ إذ بادر الحسن الثاني في تســعينيات القرن الماضي إلى تأسيس المجلس الاستشــاري لحقوق الإنســان في عام 1991، واســتوعب هيكله المؤسســي مجموعة مــن الفاعلين السياســيين وبعــض مناضلي التنظيمات المدنيــة الحقوقية، بهدف بلــورة الاقتراحات المطلوبة لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ونشأت في سياق عمل هذه المؤسســة في وقت لاحق الحاجة إلى إنشــاء الهيئة المستقلة للإنصاف والمصالحة[27].

أُسســت الهيئة ضمن ســياق تاريخي انخرط فيــه المغرب السياســي - دولة ومعارضة - فــي عمليات توافــق متدرج على حزمة من الإصلاحات السياســية الهادفة إلى إعــادة ترتيب علاقة الدولة بالمجتمع؛ واستجابت الدولة للضغط الداخلي الذي مارسته أحزاب المعارضة والتنظيمات المدنيــة، والحقوقية منها على وجه

(27) أُحدثت هيئــة الإنصاف والمصالحــة بقرار ملكي في عــام 2003، وتم تنصيبها في عام 2004. راجع موجز مضامين التقرير الختامي للهيئة (المغرب: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، [د. ت)].

الخصوص. وفي المقابل، أوضحت المعارضة أفقها النضالي في التوجه السياسي الإصلاحي الهادف إلى توطين مفاهيم المشروع السياسي الديمقراطي المتوافق في شأنه وآلياته.

تعلّمت القوى المعارضة أن جهدها في مجال العمل الثوري لم يثمر النتائج المطلوبة. وبحكم أن الأعوام الأخيرة من حكم الحسن الثاني كانت تؤشر إلى جملة من التحولات العامة في الداخل والخارج، نتج من ذلك تقارب في وجهات النظر، الأمر الذي مهّد مع بداية العهد الجديد لإمكان تحقيق المصالحة والعودة إلى العمل السياسي الديمقراطي، المتوافَق في شأنه بين مختلف مكوّنات المشهد السياسي.

استجاب الحسن الثاني في تسعينيات القرن الماضي لمطالب منظمات حقوق الإنسان الدولية، فعفا عن مجموعة من المعتقلين السياسيين، كما سمح بعودة بعض المنفيين بين عامي 1991 و1993. وأسس قبل ذلك (1990) **المجلس الاستشاري للشباب والمستقبل** بهدف ترسيخ الحوار بين الفاعلين السياسيين في موضوع الشغل ومستقبل الشباب.

إذا كانت مبادرة تأسيس **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان** قد ساهمت في دفع النضال من أجل حقوق الإنسان، فإن ما عزز ذلك كان طرح مبادرات جديدة تتعلق بضرورة البحث في إصلاح الدستور، بعد التفاعل السياسي الذي جرى بين النظام وأحزاب المعارضة؛ فقدم كلٌّ من **حزب الاستقلال** و**حزب الاتحاد الاشتراكي** مذكرة مشتركة في هذا الصدد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

كما تقدمت أحزاب الكتلة في عام 1996 بمذكرة مشتركة مماثلة. وطالبت جميع هذه المبادرات بمراجعة أحكام الدستور لملاءمتها مع المتغيرات الجارية في المجتمع والمشهد السياسي المغربي. ونجم عنها جميع المراجعات التي تمّت في الدستور المغربي في عامي 1992 و1995 ثم في عام 1996، حين استوعبت ديباجة دستور 1996 مبدأ تمسّك المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميًا، ما يعني قبول المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تنص على ضرورة فصل السلطات وتقوية مؤسسة القضاء[28].

يمكن أن نشير هنا إلى أن الإصلاحات والتعديلات الدستورية كانت تجري بفعل التحولات السياسية التي كانت تتيح في الآن نفسه تطوير كيفيات مواجهة جيوب المقاومة والجمود في النظام المغربي، ومن دون إغفال دور المتغيرات العالمية التي كانت تُوجَّه لتزكية جميع أنواع العمل السياسي الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أنشئت الهيئة في سياق التطور التاريخي المتدرج والموصول بمشروع الإصلاح السياسي؛ فهي لم تنشأ نتيجة ثورة أو تحول مفاجئ وقاطع في نظام الحكم في المغرب. وكشفت مبادرة الإنشاء في روحها العامة، عن جوانب من التفاعل الإيجابي بين الفاعلين السياسيين في مغرب تتجه فيه الدولة مع النخب السياسية، لترتيب

(28) عبد اللطيف، الإصلاح السياسي في المغرب، ص 20-24.

نوع من التدبير التوافقي والانتقالي للسلطة، وهو تدبير كان يتوخى في نظرنا تحقيق نوع من المصالحة التاريخية بين النظام ومعارضيه، كما كان يتطلع ضمنيًا إلى السير على خطى تجارب العدالة الانتقالية في التاريخ.

نتبين ملامح التوافق في التوجه العام للهيئة التي حرصت على عدم المطالبة بمقاضاة مرتكبي ما سمّي «جرائم سنوات الرصاص»، كما جرى في تجارب أخرى في العالم. وبدلًا من ذلك دافعت عن مبدأ المصالحة وجبر الضرر، معتبرة أنه بمنزلة الحل الملائم للحالة المغربية، لإنجاز التصالح وبناء الانتقال الديمقراطي المنشود.

أنشئت الهيئة بقرار ملكي في عام 2003، وبدأت عملها في عام 2004 بوصفها آلية لتحقيق العدالة الانتقالية. ورُبط وجودها بمهمتين: الأولى، حددت لها زمان اشتغالها، أي تناول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب بين عامي 1956 و 1999، أي منذ الاستقلال إلى وفاة الحسن الثاني. وركّزت في عملها على الوقائع التي جرت في فترة حكم الحسن الثاني (1961 - 1998)، في حين أنها أغفلت الأعوام الأولى للاستقلال (1956-1961)، أي فترة حكم محمد الخامس.

أما المهمة الثانية التي حُدِّدَت للهيئة فكانت في ضبط منهجيتها في العمل، وحصرها في جملة من المسائل، أبرزها البحث والتحري في الواقعات والحوادث التي رسمت الملامح الكبرى لـ «سنوات الرصاص»، أي إبان حكم الحسن الثاني، ثم تقويم الحوادث الحاصلة بهدف تقديم اقتراحات تسمح بتجاوز

تركتها في الحياة السياسية. وتعكس مسميات المهمة الثانية للهيئة منهجية عملها الهادفة إلى رصد الانتهاكات، وبلورة التوصيات التي يفترض أن يساهم إنجازها في تحقيق الإنصاف وجبر الضرر، ثم بلوغ المصالحة(29).

2 - في معركة الأسماء والتسميات: الحقيقة أم المصالحة؟

عرضنا في المبحث السابق الشروط والسياقات التي واكبت عملية تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب. ونريد قبل الوقوف على منجزاتها الكبرى وكيفيات مواجهتها ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن نقترب من الأفق الذي وُضع لبرنامجها في تدبير العدالة الانتقالية. ونقصد بالأفق هنا، الطريق التي رسمتها الهيئة قبل انخراطها في بناء التدابير وبرتوكولات العمل المعروفة في هذا الباب وفي أثنائها، خصوصًا أنها أنشئت في مجتمع لم يشعل ثورة، ولم يعلن قطيعة مع النظام السياسي القائم في المملكة.

كانت خطوات الهيئة منذ تأسيسها محفوفة بالمخاطر والصعوبات، وكانت في الآن نفسه تنسج بخيوط من حرير جملة من التدابير المحسوبة بعناية في باب العدالة الانتقالية الذي يتميّز على الرغم من بعض قواعده المتماثلة، بالحرص على مبدأ ضرورة

---

(29) انظر: هيئة الإنصاف والمصالحة، الكتاب الأول، الفصل الأول: هيئة الإنصاف والمصالحة، النشأة، الاختصاص، والأنشطة. وللمزيد، راجع: التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، ص 16.

التجاوب والتفاعل مع المحلي والخاص، في كل تجربة على حدة، بهدف ولوج أبواب العدالة الانتقالية.

يندرج تأسيس الهيئة في سياق إنجاز المهمات التي أطلقها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في موضوع جبر الضرر، وهو المجلس الذي واجهته جملة من الصعوبات في تنفيذ المهمات. وعندما تشكلت الهيئة من مناضلي المنظمات الحقوقية بدأ التفكير في البحث للعثور على مخارج قانونية وسياسية للمعوّقات التي كانت تُحَد من أداء المجلس في باب جبر الضرر.

نريد، قبل تقديم منجزات الهيئة في هذا المجال، أن نتناول الجدل الفكري والسياسي الذي أثير في موضوع كشف الحقيقة. إذ كان بعض أعضاء الهيئة من مؤسسي منتدى الحقيقة والإنصاف، وأصبح اليوم في هيئة كانت مهمتها تندرج تحت عنوان الإنصاف والمصالحة. فهل كانت مهمة الهيئة تتعلق بكشف حقيقة الجلادين ثم محاكمتهم، أم أن مهمتها تتوخى في نهاية الأمر الإنصاف والمصالحة؟

لأن موضوع التسمية لم يكن مسألة شكلية، ولأن أغلب أعضاء الهيئة وضعوا خطة عمل تتجاوز في نظرهم مكاسب التسميات، غُلّب أفق التصالح التاريخي والسياسي على منطق المقاضاة، ذلك أن هؤلاء الأعضاء كانوا مدركين أن الهيئة لم تُنجِبها ثورة، بل رسمت ملامح وجودها في سياق تاريخ انتقالي بين ملكين، الحسن الثاني ومحمد السادس. وإذا اتسمت أعوام حكم الأول بسمات محددة، وأصبحت في نظر كثير من الدارسين مرادفة

لـ «سنوات الرصاص»، فإن الملك الجديد أعلن في خُطبه ومواقفه الأولى اتفاقه التام مع ما أقدم عليــه والده في فترة حكمه الأخيرة، وبالتحديد في مجال الانفتــاح لمواكبة تطلعات القوى الديمقراطية وطموحاتها. بل تجاوز ذلك في باب تحديث السلطة وتسريع وتيرة الانتقال السياسي الديمقراطي.

تصدرت إذًا كلمة الإنصاف اسم الهيئة وغُيِّبت مفردةُ الحقيقة، وحرصت الهيئة في أطوار نشوئها الأولى على فتح نقاش معمّق في موضوع الحقيقة، بهدف الوقوف على تشــابك دلالاتها وتناقضها، عندما يكــون مجال البحث موصولًا بمجال الصراع السياســي في التاريخ.

تنــدرج الهيئــة ضمن المبــادرات القوية التــي حصلت في بداية عهد محمد الســادس، وكان أغلــب أعضائها من المناضلين السياسيين والحقوقيين ممّن تعرضوا للانتهاكات في العهد السابق، الأمر الذي يكشــف جوانب من الصعوبات التــي كانت تواجهها. ونريــد ضمن هذا الســياق أن نبــدأ الحديث عن هــذه المبادرة، ونتنــاول أبرز ما مهدت بــه لبرنامجها في العمل. ونشــير هنا إلى التوضيحات التــي رافقت موضوع تســميتها وأهدافها وآفاقها في العمل السياسي.

نبطلق هنا مــن التصور الذي يرى أن للمفاهيــم أدوارًا مهمة في مجال المعرفة عمومًا، وأنها تمارس في حقلي العلوم الإنسانية والاجتماعيــة دورًا مضاعفًــا، ونفتــرض أن الفاعلين السياســيين

يدركون جوانب من ذلك[30]. ونـــدرك ضمن هذا التصور المختزل والعام سبب تصدّر كلمة الإنصاف اســـم الهيئة التي أنشئت بهدف البحث في موضوع الانتهاكات الجســيمة لحقوق الإنســـان. كما نفهم سبب استمرار وجود المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف[31] الذي يعمل في المجال، متشــبثًا بمفهوم الحقيقة. وإذا ما عرفنا أن بعض أعضاء الهيئة هم من عائلات بعض الضحايا، وأنهم ساهموا في البداية في تأسيس المنتدى المذكور، قبل أن ينضم بعضهم إلى الهيئة، فإننا ندرك جوانــب من الأدوار المركّبة التي قامت بها الهيئة ومشاريعها الكبرى في العمل الحقوقي والسياسي.

نريد أن نقدم في هـــذا المبحث تصور الهيئة لمفهوم الحقيقة، ثم نصوّب نظرنا بعد ذلــك على خطوة ثانية أطلقــت عليها الهيئة «لحظات الاستماع إلى الضحايا»، لنصل بعدها إلى المحور الثالث والأخير في ورقتنـــا، المحور الذي ســـنتوقف فيه أمـــام منجزات الهيئة كما وردت فـــي تقريرها الختامي، وخصوصًـــا ما يتعلق منها بالتوصيات المتعلقة بالإصلاح الدستوري والمؤسسي، لنقف على علاقة هذه التوصيـــات بحراك 20 فبرايـــر، ونواجه في ملاحظات ختامية صعوبات إكمال تنفيذ التوصيات.

---

(30) كمال عبد اللطيف، أســئلة النهضة العربية: التاريـــخ - الحداثة - التواصل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 57-98.

(31) أســـس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في عـــام 1999، وكان رافعة قوية فـــي مجال النضال الحقوقـــي في المغرب، كمـــا كان له وقفاتـــه الاحتجاجية أمام المعتقلات الســـرية والعلنية، وقوافل الحقيقة التي كان يرسل بها بين الحين والآخر إلى مختلف جهات المملكة، سعيًا إلى كشف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

لأن موضوع الحقيقة حــدَّد مركز الثقل في خيــارات الهيئة ومواقفها، بل ونمط اشتغالها، عملت الهيئة على تنظيم ندوة خاصة لمقاربة الموضوع.

إذا كان متابعو لجان الحقيقة والإنصاف وهيئاتها في التجارب السابقة على التجربة المغربية، يعرفون أن هيئة الحقيقة والإنصاف في جنوب أفريقيا ميزت في تصورها الحقيقــة بين أربعة أصناف، معتبرة أن الحقيقة تشــير من جهة إلى ما هو شــرعي، حيث تكون موضوعية، كما تشير إلى الحقيقة الشــخصية التي يرويها الضحايا أو الذيــن ارتكبوا الانتهاكات لتســويغ مواقفهم. ومــن جهة ثالثة هناك الحقيقة الاجتماعية التي تحيل إلى وقائع يمكن التحقق منها، بتبادل وجهــات النظر. وأمّا الصنف الرابع فهــو حقيقة المصالحة وجبر الضرر[32].

إذا كانت المعطيات الســابقة تحيل إلــى تجربة من تجارب العدالة الانتقالية، فإننــا نتصور أن الهدف من عقد ندوة الحقيقة في برنامج الهيئة المغربية توخّى تعميق النقــاش وتطويره في موضوع النظر إلى الحقيقة، وإلى كيفيات مقاربة الوقائع والحوادث السياسية والتاريخية المتعلقة بـ «ســنوات الرصاص». وأثير في الندوة نقاش

---

(32) عقــدت الندوة التي تناولــت موضوع «الحقيقة بالبحــث» في طنجة يومي 17-18 أيلول/ سبتمبر 2004. ويمكن الرجوع إلى بعض خلاصاتها في موجز مضامين التقرير الختامي للهيئة، ص 62.

أمّا في ما يتعلق بالمعطيــات المتعلقة بجنوب أفريقيا فيمكن الرجوع إلى تصورها الحقيقة في كلمة إليكس بورين، «العدالة الانتقالية، مقاربة شــمولية،» في: أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب، ص 13.

مهم قارب محورين كبيرين، المحور الأول هو مفهوم الحقيقة والحقيقة في التاريخ، والمحور الثاني هو توقف أمام سؤال مفهوم الحقيقة في مجال الصراع السياسي.

حاولت الأوراق التي قُدمت في الندوة بناء مفهوم الحقيقة في أبعاده الفلسفية والقانونية، وفي المستويات التي يتخذها في حقل العلوم الإنسانية. والغاية من ذلك كله هي محاولة تنسيب المواقف وبناء مقاربات تكون قادرة على التخلص من الاستعمالات المتحزبة للمفهوم، بهدف التحري اللازم في موضوع التفكير، في محاكمة الذين شاركوا في جرائم «سنوات الرصاص» ومعاقبتهم.

انتقدت بعض الأوراق المقدمة في الندوة الاستعمالات المُمجِّدة لمطلب كشف الحقيقة، ورفضت البحث في إيجاد مبررات مُسَوِّغة لما جرى في سنوات الرصاص؛ فهي في نظر البعض لا تتخطى مرتكبي الجرائم في أزمنة القمع. كما كشفت نقاشات أخرى في الندوة عن أن قضية الحقيقة في صورتها السياسية المباشرة المرتبطة بالدولة التسلطية المستبدة، تتطلب مساءلة الجلادين الذين ارتكبوا العنف ومعاقبتهم. واتجه آخرون إلى قراءة الحوادث والمعطيات المولِّدة للعنف في سياقاتها السياسية المركّبة، حيث تعكس مختلف مظاهر العنف وتجلياته في تاريخنا المعاصر، صورًا من مظاهر بناء الدولة الحديثة في مجتمعنا، فهي خطوة ضرورية تليها خطوات أخرى بنّاءة لبناء التوافق الديمقراطي. فالانتهاكات التي ألمّت بالضحايا وذويهم، في نظر أصحاب هذا الرأي، إنما هي جزء من آلية الصراع السياسي

والاجتماعي التي تسبق مرحلة المشروع السياسي الديمقراطي[33].

حاولت الندوة بين الاختيارين السابقين في الطرح والمعالجة، **إبراز صعوبات الركـــون إلى موقف أو تصور نظـــري عام ومحدد،** الأمر الذي انعكس على التصـــور العام الذي رُكِّبت في إطاره نتائج تجربة الهيئة في تقريرها الختامي، فتطلبت الصياغة بعض الحســم في النظر إلى كيفيات تركيب معطيات الشهادات والحوادث وتعقلها في نص جامع يعبّر عن مختلف حساسيات الهيئة، وكيفيات تركيبها أنماط الصراع السياسي الحاصل في المغرب المعاصر.

ربما بســبب صعوبة المهمة الموكلــة للهيئة، أبرز رئيســها إدريـــس بنزكري في كلمة افتتـــاح الندوة، وفـــي لقاءاته الصحافية على هامشـــها وفي مناســبتها، **أن الهـــدف من أعمـــال الهيئة هو المســاهمة في طي صفحة الماضي، والعمـــل على تفادي حدوث مآسٍ أخـــرى جديدة في الحاضـــر والمســتقبل.** ويتعلق الأمر في نظـــره بمحاولة تحصيـــن الحاضر من مختلف الحـــوادث الأليمة التي ألمّت بنا في الماضي، ما يعني المســاهمة في ترسيخ مشروع الانتقال الديمقراطي، برنامج العدالة الانتقالية؛ ذلك أنه المشروع القادر على تهيئة بناء فضاء سياسي مغربي جديد بطريقة لا تسمح باستخدام الأســاليب التي تنتهك كرامة الإنسان، ولِحقِّه المشروع في إعلان اختلافه بالوســائل المشـــروعة، ضمن دائـــرة الصراع السياسي داخل المجتمع[34].

---

(33) أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب، ص 38.

(34) أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب، ص 50 - 51.

يبدو لي أن المكاسب التي نجمت عن الجدل في موضوع الحقيقة في التاريخ لم تُتح للعديد من الفاعلين السياسيين والحقوقيين الاقتراب من الدلالة النسبية والمفتوحة لهذا المفهوم، كما نتعلم ذلك من دروس الفلسفة ودروس تكوّن المفاهيم في حقول المعرفة المختلفة، فحسب، بل ساهمت أيضًا في مزيد من الدفاع عن مشروعية التخلي عنه، واستبداله بمسمّيات أخرى.

إن استحضار مفهوم الإنصاف بشحنته الأخلاقية والحقوقية وربطه بمفهوم المصالحة التاريخية بوصفه البديل الأكثر مطابقة لروح ما جرى ويجري في التاريخ، وما يمكن أن يُتجاوز عنه في التاريخ وفي السياسة بالذات، كل ذلك يوضح بجلاء الأدوار المركّبة التي اضطلعت بها الهيئة. وإذا كنا نقر بأن الغرض من تشخيص حقيقة ما جرى في بلادنا، في الأعوام المشار إليها، هو تجنّب أخطاء الماضي في الحاضر، فإن تسمية الإنصاف تصبح بديلًا معقولًا لما تريده الهيئة بالفعل، ولكن بعد **أن يحصل الإنصاف فعلًا، ويتجسد في أفعال ملموسة ومحددة، ويبني في التاريخ المؤسسات التي تمنحه الشرعية القانونية والسياسية.**

صحيح أن بعض الفاعلين السياسيين والحقوقيين، وبعض المتضررين رفض ويرفض الصيغة المادية لجبر الضرر، ويتحفظ على معاييرها، وينظر إلى معاناة عائلاته في «سنوات الجمر» بوصفها تتخطى كل تعويض ممكن، إن في صيغته المادية أو في صيغته المعنوية الأخلاقية والسياسية؛ وصحيح أيضًا أن بعض المتضررين اشترط أن يتضمن برنامج الهيئة ونشاطها الساعي إلى

تحقيق الإنصـاف والمصالحة بمعاقبة الجلاديـن، واعتذار الدولة رسـميًا عمّا جرى، إلّا أن هذه الخيارات، وإن كانت تكشـف عن جوانب من الخلاف القائم في تصورات أعضائها لمهمتهم، فإنها لا ترفع مبدأ البحث عن المواقف الأكثر إجرائية ومردودية، وذلك في ضوء موازين الصراع والقوة داخل المجتمع.

لا شـك في أن الخـلاف في تقديـر مهمات عمـل الهيئة وبرامجهـا، فضـلاً عن برامـج لجانها فـي البحث، وفـي تقدير التعويضـات المادية الملائمـة، يقدم دليلًا آخر علـى التحولات السياسـية التي يعرفها المغـرب المعاصر في علاقتـه بمنجزات ومكاسـب لحظات التحـول والإصلاح التي حصلـت في العقد الأول من الألفية الثالثة.

نكتشف في مختلف هذه المواقف والنقاشات الحقيقة الأهم، حقيقـة الصعوبات التي تحول دون تشـخيص واضح ومتماسـك لقضايا الصراع السياسـي في المغرب المعاصر. ولعلنا ازددنا بعد معاينة هذه النقاشـات والمواقف تأكدًا من أن الحقيقة ليست مطلبًا سـهلًا، ولعلها ليسـت مطلبًا مُمكنًا، إلّا عندما نتصورها في صيغة اسم جمع، أو عندما نرادفها بما نعتقد أنه يشير إليها ويطابقها، ومن دون الاحتفاظ برسمها[35].

كان مقترح الإنصاف في تسمية الهيئة، كما أشرنا، بديلًا ملائمًا

---

(35) يمكن أن نتبين هذه الصعوبة التي برزت في تجارب سياسية مماثلة. راجع: مصطفى الناوي، أسـئلة العدالة الانتقالية بالمغرب في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة: تقرير تركيبي (الرباط: مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، 2007).

لمفردة الحقيقة، لكن من سينصف من؟ إن الهيئة بمختلف فاعليها الذين اتفقوا على إنشائها هم من يتواضعون على دلالة الحقيقة في علاقاتها بمبدأ الإنصاف، وفي صلتها بالتوافق الموقت والمبني على اقتناعات سياسية وتاريخية معيّنة، مثلما أن عنف «سنوات الجمر» يتأسس بدوره في سياق تاريخي محدد، فهل نجحت الهيئة في استيعاب القضايا الراهنة في مغرب اليوم؟ وهل استفادت فعلًا ممّا راكمته تجارب منظمات العمل الحقوقي في بلادنا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي؟ هذا هو رهان مشروع الإنصاف في تصورنا، وهو رهان تزداد قوته بمزيد من تصويب النظر نحو الحاضر والمستقبل، أي نحو ما يعزز آليات مشروع الانتقال الديمقراطي في مجتمعنا.

أشرنا آنفًا إلى أن من يقف وراء الهيئة يروم تحقيق المصالحة بالإنصاف بالتخلي عن المقاضاة. وعلى الرغم من أن هذه الصيغة لا ترضي الجميع، فإنها كانت حلًّا وسطا، خصوصًا أن الهيئة لم تُنشأ في سياق تحولات تغيير جذرية في المجتمع وفي الدولة، بل تبلورت في أفق تطوير آليات عمل مختلف الفاعلين في النظام السياسي في المغرب، بهدف بلوغ ما يمكّن من تجاوز مغرب «سنوات الرصاص»، والتمهيد لبلوغ عتبة الانتقال الديمقراطي.

لم تتجاوز الهيئة الإطار المعروف اليوم لِلجان الحقيقة الساعية إلى إنجاز المصالحة التاريخية باستخدام آليات العدالة الانتقالية. وقد رسمت ضمن هذا الإطار، في خطواتها الأولى، مرافعتها الهادفة إلى الكشف عن جسامة الانتهاكات التي عرفها المغرب في

مجال حقوق الإنسان؛ إذ أصبح ممكنًا بعد بدء عملها الحديث عن مسـؤوليات أجهزة الدولة في عقود «سنوات الرصاص» التي عرفها المغرب. ولا ريب في أنها اسـتطاعت أن تخطو خطوات مهمة في هذا المجال. ونتناول في المحور الثالـث والأخير من هذا الكتاب هذه جوانب مـن منجزاتها كما بلورته في تقريرهـا الختامي، لعلنا ندرك بعض مآثرها، ونحوط في الوقت نفسه بحدودها ومحدوديتها.

ثالثًا: الإنصاف والمصالحة منجزات ومكاسب

تناولنا في المحـور الثاني مـن هذا الكتـاب جملة عناصر مرتبطة بسياقات تاريخية واكبت ميلاد الهيئة ومشروعها في العدالة الانتقالية في المغرب. وأبرزنـا في جانب منها كيفيات تصور الهيئة مهمتها في بداية عهد سياسـي جديد يشـارك في عملية إعادة بناء المشهد السياسي المغربي بمختلف مكوّناته، نظامًا وأحزابًا سياسية، وبحسـابات مختلفة بوجود نوع من الإجماع فـي موضوع تجاوز تركة «سنوات الرصاص».

صحيح أن لحظة تأسـيس الهيئة وإطلاق مشروعها في تدبير التركة المذكورة تزامنت مع المناخ السياسي الذي ساد بعد حكومة التناوب التوافقي، بكل ما حملته من آمال في التغيير والتجاوز، إلّا أن المعطيات السياسية المواكِبة لزمن الإنشـاء كانت تتطلب أيضًا كثيرًا من الاحتراس واليقظة، كما كانت تتطلب بناء توافقات ملائمة لإكراهات التاريخ ومتطلبات إنجاح التجربة.

عندما تناولنا بإسـهاب جوانب من الجدل الذي أثير في ندوة

مفهوم الحقيقة، كنا نتوخى إبراز الطابع التفاعلي الذي حرص عليه أعضاء الهيئة وهم يضعون أولويــات برامجهم في العمل. إذ كانوا يرغبون في تكوين الخيارات في موضوع رســالة الهيئة، بالرجوع إلى آليــة النقاش الجماعي الــذي يُمكّن الفاعلين السياســيين من باحثين ومناضلين مــن توطين آليات الانتقال السياســي بالحوار. وفي هذا الإطار برز الســؤال الأكبر: هل إن مهمة الهيئة هي كشف الحقيقة أم إنصاف الضحايا؟ وهــل يمكن أن يحصل هذا من دون ذاك؟

لم يكن الجواب عن السؤال ســهلًا، لأن المغاربة لم ينجزوا ثورة علــى النظام، ولأن الهيئة أنشــئت لتمــارس دورًا محددًا في سياق استمرارية تاريخية جرى فيها انتقال المُلْكُ من ملك إلى ابنه. صحيح أنه أُعلن إنشاء الهيئة في العهد الجديد، أي في زمن الملك محمد السادس، غير أن الملامح الأولى لتكوّنها برزت في الأعوام الأخيرة من حكم الحسن الثاني[36]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن أجهزة الأمن ومؤسساته لم يحصل فيها أي تغير سياسي أو مؤسسي يمكن أن يســمح بإنجاز التحريات المطلوبة للكشــف عن ملفات الصراع السياسي في مغرب ما بعد الاستقلال.

نســتخلص ممّا ســبق أن الهيئة ربطت أهدافها ومسارها في العمل بالمســاهمة في التمهيد للانتقال الديمقراطــي اعتمادًا على المصالحة وجبر الضرر. كما ساهمت النقاشات التي تواصلت بعد

(36) أنشئت الهيئة كتطوير للجنة المستقلة للتحكيم، وهي لجنة كانت مكلفة في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة ملفات جبر الضرر المادي.

ندوة الحقيقة، وصاحبت مختلف خطوات تدبير العدالة الانتقالية، وأهمها لحظات الاستماع إلى عيّنة من الضحايا، في تعميق الوعي السياسي والقانوني بأهمية مطلب الإنصاف والمصالحة.

1 - ضحايا الأمس يتكلمون

نتوقف في المحور الثالث من بحثنا أمام أبرز مكاسب الهيئة ومنجزاتها. ونمهّد قبل ذلك للحديث عن المنجزات والمعوّقات بالتوقف أمام حادث نفترض أنه من أقوى الحوادث التي خلخلت فيها الهيئة كثيرًا من أركان النظام القمعي في المغرب، وهي جلسات الاستماع إلى ضحايا حقوق الإنسان في مغرب ما بعد الاستقلال.

عُقدت جلسات الاستماع في 23 و24 كانون الأول/ ديسمبر 2004، وتواصلت في الأشهر الأولى من عام 2005. ورأى كثير من المراقبين أن الجلسات المذكورة ساهمت في ترسيخ ديناميات الإصلاح السياسي وتعزيزه، وهي ديناميات بدأت منذ نهاية القرن الماضي على الرغم من التعثر والتأرجح اللذين ما فتئا يسِمان حتى الآن سمات الراهن السياسي في المغرب، ويبرزان صعوبات الإصلاح ومخاضاته، فضلًا عن قضايا الانتقال الديمقراطي التي لم تكن بسيطة قط، كما بيّنت أنه لا بد من المواجهة مع الجيوب المحافظة داخل المجتمع وفي بنية النظام السياسي المغربي.

لا نبالغ إذا ما اعتبرنا أن الحادث السياسي الأكبر في عام 2005، بمعايير التاريخ السياسي، كان الجلسات المذكورة التي رُتِّبَت أجندتها في إطار أعمال الهيئة، بهدف دعم مسلسل الانتقال

السياسي والإصلاح الديمقراطي لتحويلهما إلى أفق قادر على المساهمة الإيجابية في تطوير آليات الانتقال السياسي في المغرب المعاصر[37].

جسّد الحادث المذكور بكثير من الكثافة الرمزية جوانب مهمة من خلاصات تجارب الصراع السياسي في المغرب، بجميع ما جرى فيها من علامات عنف وقهر (محاكمات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات)، بهدف تحصين الحاضر والمستقبلِ من الأخطاء التي وقعت وترتبت عليها جملة من المآسي التي عَطّلت مسيرة التنمية والتطور في مجتمعنا.

كان الهدف من جلسات الاستماع تمكين الأجيال الجديدة من معرفة وقائع ومعطيات فظيعة جرت في المغرب منذ بدايات الاستقلال وإلى حدود نهاية عام 1999 الذي شهد بداية تنظيم مجموعة من الخطوات والتدابير التي يمكن إدراجها في باب **العدالة الانتقالية**، في مغرب يروم التصالح مع ذاته، وذلك بتصفية جوانب من تركة ماضيه السياسي المثخن بالظلم والاستبداد.

---

(37) جمع أعضاء الهيئة ما يزيد على عشرين ألف ملف، وقرروا الاستماع إلى مئتي شهادة حية منها، ونقلها مباشرة على قنوات الإذاعة والتلفزة المغربية. ونقلت فعلًا في بعض المدن المغربية، لتعكس صورًا من الانتهاكات المتمثّلة في الاختطاف والاعتقال والتعذيب والنفي والإخفاء والإعاقة والقتل... والغرض من تنويع مكان الجلسات كان للإشارة إلى أن الحوادث المذكورة شملت جغرافيا المغرب كاملة، ويجب أن تُمْنَحَ الجغرافيا المذكورة فرصة المشاركة الرمزية في هذا الحادث الذي يهم المغاربة قاطبة بلا استثناء. راجع لهيئة الإنصاف والمصالحة، الكتاب الرابع: مقومات توطيد الإصلاح والمصالحة، ص 114-120.

ونشير هنا إلى لجنة التنسيق التي سبقت الهيئة التي نشأت في إطار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكُلفت بضبط ملفات جبر الأضرار المادية، كما نشير إلى أعمال الهيئة التي تلت ذلك[38].

إذا كان بعض أجهزة الدولة قد قدّم إلى الهيئة بعض الوسائل التي تحتاج إليها لإنجاز ما تراه ملائمًا لطي صفحة الماضي وبناء نقط ارتكاز جديدة داعمة لمسلسل مشروع الانتقال السياسي الديمقراطي، فإن بعضها الآخر مارس تحفظات سياسية ساهمت في استمرار غموض بعض الملفات الشائكة[39].

وضعت الهيئة في لحظات إعداد تقريرها الختامي المفصل عن أعوام الاختطاف والاعتقال والسجن والنفي والموت التي يعبّر عنها بقوة مفهوم «سنوات الرصاص»، برنامجًا لمجموعة من الجلسات لتقديم عيّنة من شهادات الضحايا الذين كانوا ينتمون إلى مختلف فصائل المعارضة السياسية الوطنية واليسارية، ممن تعرضوا لأشكال عديدة من القهر، في السجون ومقار منفذي جرائم التنكيل بآدمية الإنسان. والهدف من عقد هذه الجلسات هو تعرية مختلف صور الإهانة التي رسمت كثيرًا من ملامح مغرب العقود الأخيرة من القرن الماضي. وقُدمت شهادات في الجلسات

(38) انظر موجز مضامين التقرير الختامي.

(39) كشفت الهيئة عن مئات الحالات من المنفيين والقتلى في المدافن السرية والجماعية، لكنها لم تصل إلى الحقيقة كلها، وبقيت لديها ملفات عالقة أهمها ملف المهدي بن بركة والحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي وعبد اللطيف زروال، راجع: تقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة (الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009)، ص 18-19.

المفتوحة في مدن عديدة، كان القصد منها إشــراك مختلف جهات المملكة في الاســتماع إلى الضحايا الأحياء، والاستماع إلى معاناة بعض أفراد عائلاتهم.

لم تكن جلســات الاستماع التي اســتغرقت كل واحدة منها ســاعتين، وأدلى فيها بشهاداتهم ستة أشــخاص من أعمار مختلفة وتيارات سياسية مختلفة ومدن عكست جهات متعددة في الجغرافيا المغربية، مجرد دقائق وثوانٍ كشــفت عن فضائح سياســية جرت في زمن ما، بل إن المتحدثين قدّموا فيها معطيات وإشــارات بشأن صور عديدة من معاناتهم ومعاناة عائلاتهم وأقاربهم، حيث عرضوا الأهوال التي تعرضــوا لها، فأظهرت صور انتهاك أبســط الحقوق والقوانين، وأصناف القســوة والترهيب ومختلف أشــكال التنكيل ممّا تعرض لــه الآدميون من أبناء مجتمعنا، مــن دون الخوض في المحاكمات غير الشــرعية وأقبية التعذيب وأوضاع الســجون التي تحولت إلى مقابر ومورســت فيها، بكثير من الغطرســة، عمليات القتل الخاطف والقتل البطيء.

قدّمت أحاديث الضحايا عناصر جديدة ساهمت في إعادة كتابة تاريخ المغرب، كما قدّمت معطيات مفيــدة في مجال إعادة توزيع أشــكال القمع ودرجاته في الجغرافيا المغربية. وأدرك من استمعوا إلى هذه الأحاديث وعاشــوا تجــارب المحاكمات التــي تَحَدَّث عنها المتحدثون، الفــوارق الكبرى بين ما اســتمعوا إليه في أزمنة المحاكمات و«ســنوات الجمر» وما قاله اليــوم من كانت أفواههم مُكمَّمة، وأعينهم مغمضة، وأرجلهم وأيديهم مقيَّدة بالأغلال.

أصبح في إمكان ضحايـا الأمس أن يقولوا فـي جلاديهم ما يرون أنه الوصـف الأمثل لما حدث، وأصبح فـي إمكان المعنيين بتاريـخ الصراع السياسـي في المغـرب أن يحتكموا إلى شـهادة الجلاد وشهادات الضحايا، على الرغم من المسافة الزمنية والنفسية والسياسية بين الشهادتين. وأمّا جغرافية الاستماع الجديدة، فحرص المنظمون على أن تُنقل من جهات المغرب المختلفة. وسمِّي كثير من السـجون وأَقبية التعذيب، حيث وصفـت دار المقري ودرب مولاي الشـريف وأقبية تازمامارت وقلعة مكونة والسجن المدني بمراكش والسجن العسكري بالقنيطرة وهَرمُومُّو وعكاشة والسجن المدني بمكناس.

شارك في حضور جلسات الاستماع إلى الضحايا التي عُقدت في مدينة الرباط بعض مستشـاري الملك محمد السادس، وبعض الوزراء والنـواب، كما حضرهـا بعض قـادة ومناضلي الأحزاب السياسـية، وبعض الفاعلين من مؤسسـات المجتمع المدني. وأمّا مشهد التقديم المباشر على قنوات التلفزة والإذاعة، فإنه لا يعكس، في نظرنا، الرسالة السياسية العميقة للحادث؛ إذ كان يعبّر فعلًا عن المظهر المادي المباشر لتحوُّل سياسـي يعزز، في تصورنا، الأمل في الانتقال الديمقراطي، إلّا أن أبعـاده الأكثر عمقًا تتجاوز الحالة النفسـية التي ولَّدت في عقـول ووجدان الحضور والمسـتمعين، كما تتجاوز نداءات الحرية التي عبّـر عنها بعض المتحدثين، وهم يرسـلون خطابهم بطريقة تعرب عن رغبتهم في الانعتاق من جميع مظاهر القهر السياسي.

تبـــرز أهمية ما حصل في مسلســـل لحظات الاســـتماع، في النقاش السياسي الذي يكوّن الامتداد الحي لما نحن في صدده، إذ وطّن مفاهيم جبر الضرر والإنصاف والعدالة الانتقالية والمصالحة والديمقراطيـــة، كما كان ثمـــة إلحاح على لزوم تجـــاوز مخلّفات الماضي.

إذا كان ثمة اعتراض على مبدأ عدم ذكر أســـماء الجلادين في أثناء وصف صور التنكيل والتعذيـــب والاختطاف بحجة أن الهيئة المشرفة على العملية ليست هيئة قضائية، وأن في إمكان من يرغب في ذكر أسماء رجالات «ســـنوات الرصاص» أن يلجأ إلى القضاء بوصفه الإطـــار الملائم لهذا الموضوع، فإن أغلـــب الذين تحدثوا كانوا على يقين من أن لحظات الاســـتماع تقدم فرصة مواتية لطي صفحة الماضي؛ فهي لحظة تمكننـــا من إعادة قراءة ملامح الصراع السياسي في المغرب المعاصر، بهدف تأسيس أفق جديد في العمل السياسي يتسم بمطلب تسريع آليات وإجراءات الإصلاح السياسي الديمقراطي.

إن ما يدعِّم هـــذا الموقف هو أن بعض المداخلات تجاوزت مبـــدأ الاكتفاء بمحاكمـــة الطغاة الـــذي عاثوا فـــي المجتمع ظلمًا وفســـادًا، وطالبت بمحاكمة الذات أيضًا؛ إذ أشار بعض المتحدثين من الضحايا إلى أن اليسار الماركســـي في المغرب لم يكن بدوره في نهاية الســـتينيات ومطلع الســـبعينيات يؤمـــن بالديمقراطية ولا بمشروع الإصلاح السياســـي المتدرج. ونتج من هذا الموقف أفق جديد فـــي التعامل مع هذه اللحظة، أفق لا يرهـــن غائيته بمحاكمة

النظام السياســي وأجهزته القمعية، ولا بمزيد مــن المطالبة المادية بجبر الخواطر، بل بتأســيس التجافي المتبــادل من أطراف الصراع السياســي، ثم اســتيعابه بتجاوزه، وذلــك لتهيئة التربة المســاعدة لإنجاح مشروع التحول الديمقراطي، يكون فيه التصالح مع الذات هو الخطــوة المركزية في بناء عقد اجتماعي سياســي يشــارك فيه الجميع، اقتداءً بتجارب سياســية أخرى جرت وتجري في جهات عديدة من العالم[40].

واكب جلساتِ الاستماع موقف أعلن أصحابه فيه ضرورة ذكر أسماء الجلادين الأحياء والأموات، على الرغم من اتفاق الهيئة مع المتحدثين على عدم ذكر أسماء الجلادين في شهاداتهم، لحسابات تتعلق بالقانون الداخلي المنظِّم لعملها ومشروعها في العمل. لكن بعض الفاعلين السياسيين ظل يلح على الموقف المذكور، إلّا أنني أفترض أن شهادات الضحايا تضمنت أسماء الطغاة، وأنها وصلت إلى آذان المتابعين، وتم ذلك بصورة جلية، في صور المحاكمة التي أقامها الضحايا للجلادين[41].

ذُكِرت الأســماء كاملة لأن المحاســبة كانت أشــمل، وهي جسّدت أهوال السجون وآلام العائلات ووَجَعَ الروح أمام جلاديها بصورهــم ومراتبيتهم المختلفــة، وأما من كانوا يريــدون محاكمة شــخص بعينه، أو مؤسسة بعينها من مؤسســات الاستبداد والقهر، فيمكنهم بلوغ ذلك عن طريق المحاكم، وخصوصًا في اللحظة التي

(40) عبد اللطيف، تحولات المغرب السياسي، ص 44.

(41) عبد اللطيف، تحولات المغرب السياسي، ص 45.

تصبح فيها نتائج الحـادث الراهن أمرًا تاريخيًا متحققًا، وقادرًا على أن يولِّد بدوره معطيات جديدة، وأجهزة جديدة ومؤسسات جديدة. ولا شـك في أن حصول ذلك إنما يتوقف علـى نوعية التعبئة التي سيحققها الفاعل السياسـي الذي يُصوِّب نَظَره نحو مشروع إكمال خطوات العدالة الانتقالية.

إن المطالبين بذكر الأسـماء على النحـو الذي ورد في بعض المواقف، وفي لحظات انهماك الهيئة بعمليات بناء مقومات العدالة الانتقالية، لم يتنبهوا للشرط التاريخي الذي تنجز فيه مبادرتها؛ فهي لم تكن تمارس دور تصحيـح أخطاء الماضي خـارج بنية نظامنا السياسي، في تطوره التاريخي المؤسس لاستمراريته[42].

أثّر الوضع الخاص للهيئة في مختلـف أطوار عملها، وكانت سماتُ التردد والتوافق المحسـوب الذي رافق أعمالها من النتائج العادية في وضع مماثل. فالمسـاهمة في إنجـاز التحول في ظرفية مماثلة لما هي عليه الحال في مجتمعنا تتطلب كثيرًا من الشـجاعة والمرونة وبُعد النظـر. والتركة الثقيلة لـ «سـنوات الجمر» خَرَّبت الضمائـر، وأَتلَفَت الأرواح، وقلّصت فضـاءات الحلم والأمل؛ إذ في الخيارات السياسـية الجديدة لبعض التيارات السياسية المعادية لمنطق التاريخ، ما يدعونـا إلى عدم التفريط فـي من يتحدث لغة التاريخ والتعاقـد والتوافـق، والإرادة المجتمعيـة والأمل. ولهذا السبب يجب أن تكون حسـاباتنا مع الهيئة وتجربتها على مستوى تعقد الملف الذي أُوكلت به.

(42) عبد اللطيف، تحولات المغرب السياسي، ص 45.

لا نريــد أن يُفهَم هذا الموقف بأنه محاولة في التســويغ، بل يجب أن يُدرَج ضمن فهم أبعد لمنطق التاريخ ومقتضياته، في زمن مُحدَّد وضمن سياق تاريخي تؤطره معطيات محددة.

تشمل الحســابات التاريخية الدقيقة مبدأ إعادة قراءة مكاسب التجربة وخيباتها، فلا يمكن التفكير اليوم في مآل الصراع السياسي في المغرب من دون مراعاة المكاســب والثُّغَــر ومنجزات التجربة المحليــة ودروس تجارب التاريخ. ولا يمكن العــودة إلى التاريخ الذاتي بلغة الزمن الذي تكوّن فيه، فنحن لا نقرأ تجاربنا السياســية بصورة نكتفي فيها باســتعادة معطياتها في زمانيتها الخاصة، بل إننا نقرأها ونستوعبها في سياق معطيات زمن لاحق لها[43].

بناء على ما ســبق، نشــير إلى أن الهيئة أنجزت في برمجتها حلقات الاستماع إلى ضحايا «سنوات الجمر» و«سنوات الرصاص» ما نعتبره مســاهمة تاريخية فــي موضوع تحقيق صــورة من صور تصالح الدولة مع المجتمع ونخبه السياسية. وعلى الرغم ممّا يحمله هذا المنجز مــن مزايا، فإننا علــى بيّنة من أن معركــة تفتيت تركة الماضي تحتــاج إلى جهد وإلى مبادرات عديــدة، ليتمكن الجميع مــن التدريب على كيفية تحويل مذاق العلقم إلى متعة الإحســاس المواكب للإرادة السياســية المســتوعبة في تقرير الهيئة وأعمالها، الرامية إلى صناعة الأمل بأقل ما يمكن من الخسارة.

(43) راجع النقاشــات التي أثارتها جلســات الاستماع في ندوة أســئلة العدالة الانتقالية في المغرب، ص 29-52.

كما أتاحت النقاشات التي تلت الجلسات المذكورة لمختلف الفاعلين السياسيين وللنخب الحقوقية ونخب مؤسسات المجتمع المدني، فرصًا للحوار المساعد في عملية تركيب الحادث المتحقق في كثير من أبعاده. إذ تحدث ضحايا «سنوات الجمر» عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، وجسّدت تعبيراتهم، كما بيّنا، صورًا فظيعة لأزمنة القمع، الأمر الذي نفترض أنه سيكون له دور فاصل في صيرورات العمل السياسي في مجتمعنا. وآن الأوان، بعد ما جرى في نصف قرن كامل من التربص والتربص المضاد بين أطراف المشهد السياسي أن تتمتع النخب السياسية المتصارعة في مجتمعنا بفضيلة المواجهة على نحو واضح، وبفضيلة كشف الحساب بلغة التعاقد التاريخي؛ فكثير من هذه النخب يدرك اليوم صعوبات التاريخ في جريانه الحي، وصعوبات مغالبة معوّقات كوّنت عقودًا من التاريخ الأسود في قلب تاريخ مجتمعنا السياسي.

2 – تدبير الذاكرة السياسية طريق للمصالحة

رسمت الهيئة لموضوع جلسات الاستماع ثلاثة أهداف: حفظ الذاكرة والتصالح مع زمن مضى، ثم بناء ما يمنع تكرار ما جرى، أي تحصين الحاضر والمستقبل من استمرار الانتهاكات الحقوقية، ودعم مشروع الإصلاح السياسي الديمقراطي. وعلى الرغم من تكامل الأهداف المذكورة وتداخلها، فإنه يمكن النظر إلى الهدف الثالث بوصفه الهدف المركزي في مختلف أطوار العملية، بل وفي مختلف أشكال جهد الهيئة.

لا نعتقد أن تصفية تركة الماضي أمر سهل، ونرى أن تعميقه بالجدل التاريخي الحي، يسمح بتحويل كثير من الحوادث الجارية في مجتمعنا اليوم إلى حوادث فاصلة في مسيرتنا التاريخية، قد تمكننا من بناء نقاط ارتكاز مساعدة في موضوع تجاوز عثرات ماضينا، إن في المجال السياسي، أو في غيره من المجالات المتعلقة بقضايا الشأن العام في بلادنا.

إذا كنا نؤمن بأن الحوادث الصانعة للتحول في التاريخ تحتاج دائمًا إلى أرضيات إِسنادٍ تُمكِّنها من بلوغ مراميها القريبة والبعيدة، فإن مواكبة أعمال الهيئة في مجال توسيع دوائر الإصلاح السياسي وترسيخه تقتضي مناقشة مختلف خطواتها.

تتطلب الأعمال الانتقالية في التاريخ، مثل إجراءات العدالة الانتقالية، تضافر ضروب الجهد المختلفة وكثيرًا من الوعي التاريخي القادر على تطوير العمل وتنويعه، خدمة للأهداف النبيلة المتوخاة من جميع من يعملون اليوم من دون كلل، لاستثمار محصلات تاريخ من النضال السياسي، العميق الجذور في تربة مجتمعنا.

نقرأ تجربة الهيئة ومكاسبها ضمن الأفق الذي سطَّرنا في الفقرات السابقة، في إطار مبادرة الصلح والتصالح التي أعلنتها الدولة، والتزم بها الفاعل السياسي، في مجتمع يروم تحقيق الإصلاح السياسي الديمقراطي. كما نقرأ جوانب من منجزاتها وأوجه قصورها ضمن صيرورة المبادرات التي تبنّاها بعض النخب السياسية، مُستهدفةً مطلب التكيف مع التحولات التي عرفها

المغرب في العهد الجديد، وعرفها العالم في نهاية القرن الماضي.

يعرف المتابعون لأنماط التحول السياسي في المغرب أن جوانب من التغير الجاري تحققت بفضل التطور الذي أُنجز في وعي مجموعة من الفاعلين السياسيين والحقوقيين، في موضوع ربط مجال حقوق الإنسان بالعمل السياسي؛ وتبين لهؤلاء أن حقوق الإنسان والحريات العامة مدخل سياسي ورمزي قابل للاستثمار في باب تسريع وتيرة الإصلاح السياسي. كما أن النظام السياسي المغربي تبنّى الموقف نفسه، في عقد التسعينيات، بهدف استيعاب الضغط الخارجي المندد بانتهاكات حقوق الإنسان[44]. ونجم عن ذلك توجُّه سياسي جمع بين السلطة ومعارضيها؛ توجُّه اختار أولًا إعادة التوازن إلى الحقل الحقوقي، بوصفه حقلًا للصراع على السلطة. واختار ثانيًا مواجهة جديدة للحقل السياسي الذي أصبح مع بداية التسعينيات في حاجة إلى تعاقدات جديدة بين السلطة والنخب، لمواجهة الإكراهات الداخلية والخارجية، في موضوع الإصلاح السياسي الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية العادلة[45].

كانت موافقة الملك محمد السادس في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، تحولًا دالًا في المقاربة السياسية الرسمية للإشكالية الحقوقية المغربية. ويمكن أن نضيف أن

---

(44) Claude Lefort, «Droits de l'homme et politique,» *Libre*, no. 7 (1980), p. 68.

(45) عبد اللطيف، الإصلاح السياسي في المغرب، ص 10.

حدوث تحولات أخــرى أملتها ضرورة اســتيعاب التوترات التي ما فتئــت تعتمل داخل الحقــل الحقوقي، وأبرزهــا نضج مطالب الحركة الحقوقية المتمثّل في تنظيمها المناظرة الوطنية في موضوع الانتهاكات الجســيمة لحقوق الإنسان في المغرب، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، وهي مبــادرة رأى فيها العديد من المراقبين خطوة إيجابية في مشروع التصالح التاريخي بين الدولة والمجتمع. كمــا أن ردات الفعــل النقديــة التي أعقبــت توصيــة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الصادرة في 2 نيسان/ أبريل 1999، أبرزت الطابع الاختزالي الذي جعل لهيئــة التحكيم في المجلس دورًا تعويضيًا خالصًا.

يترجم ما ذكرنا في ما سبق، التوجه التوافقي الذي أصبح يطبع حيزًا مهمًا من الممارسة السياســية المغربية طوال العقد الأول من الألفية الثالثة. واعتُبر قرار تعيين المرحوم إدريس بنزكري، المعتقل السياسي السابق وأول رئيس للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، رئيسًا لهذه الهيئة بمنزلة علامة رمزية دالة، في موضوع علاقة الدولة بجيل من الفاعلين السياســيين (يسار الســبعينيات)، ونُظِرَ إليه بأنه مؤشر إلى تحولات مرتقبة في المشهد السياسي المغربي[46].

ســعت الهيئة إلى بناء منظورها لحقيقة مــا جرى ويجري في

(46) تنتمي أغلبية أطر الهيئة إلى عائلة اليسار الجديد في المغرب، وتميّز العهد الجديد بنوع من الانفتاح على بعض نخب هذا اليســار، ولم تكــن هذه الأخيرة بدورها تجد أي حــرج في التفاعل الإيجابي مع بعض المواقف والخيارات السياســية في العهد الجديد.

المغرب طوال ما يقرب من نصف قرن، بمنهجية جمعت بين البحث الوثائقي، وذلك بدراسة السجلات القضائية والوثائق المرتبطة بها، والتحريات الميدانية المتعلقة بحالات خاصة؛ إذ قام بعض أفراد الهيئة بزيارات ميدانية إلى عائلات مجهولي المصير، واستمعوا إلى أقوالهم ليرسموا وفقها مجمل مطالبهم. كما استمعت الهيئة إلى الشهود الذين تربطهم علاقات معيّنة بالضحايا لاستجلاء الصورة، بتوسيع دائرة المتحدثين.

لم تكتفِ الهيئة بذلك، بل قامت بزيارات مُعَايَنَة إلى مراكز الاحتجاز. ولم يكن هذا العمل سهلًا، ففي موضوع البحث الوثائقي على سبيل المثال، جمعت الهيئة جملة معطيات متداولة في المصادر المعنية بحالات الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة، واطّلعت على بعض أجوبة الأجهزة الأمنية، وبعض الوثائق المتوافرة لدى اللجان الدولية الحقوقية المعنية بموضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لكنها وهي تقوم بجمع ما سبق كانت تقف في الوقت نفسه أمام فراغات كبيرة وأسئلة لا تجد لها أجوبة.

ساهمت محدودية الشهادات وفجوات الأرشيف الوطني وثُغَره، والتعاون المحسوب وغير المتكافئ لبعض الأجهزة ذات الصلة بموضوع الانتهاكات، وكذا رفض بعض المسؤولين التحدث إلى الهيئة، أو اكتفاؤهم بتقديم أجوبة غير واضحة، في جعل نتائج البحث تكتفي بمطلب الإنصاف، نظرًا إلى صعوبة بناء الحقيقة. ونعتقد أن اقتناعًا جديدًا ترسخ لدى أعضاء الهيئة في

غمرة عملهم، جعلهم لا يترددون في مرادفة الحقيقة بالإنصاف والإنصاف بالحقيقة.

3 - حدود وخلاصات التقرير النهائي للهيئة

يُعَدّ التقرير النهائي الذي أنجزته الهيئة، يتكوّن من ستة أجزاء ومئات الصفحات، منجزًا متميزًا في باب العمل الحقوقي السياسي في تاريخ المغرب المعاصر[47]. وندرك ذلك بوضوح في المعطيات التي قدّمها في موضوع تجربة الهيئة وتوصياتها، وكذا مختلف الضمانات المرتبطة بمبدأ عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها عشرات المواطنين، كما تعرضت لها مناطق وجهات في المملكة في نصف قرن من الزمان (1956 - 1999)[48].

إذا حرصنا في العناصر السابقة من هذا المحور في بحثنا على التوقف أمام معطيات محددة تَخُصُّ تصور الهيئة لموضوع الحقيقة في «سنوات الرصاص»، كما حاولنا إبراز الدور المهم للحظات الاستماع في الكشف عن كثير من أوجه العنف في تاريخنا، فإنما يعود ذلك إلى قناعتنا بدور الهيئة، وأهمية الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها، خصوصًا في مستوى توضيح موقعها في التهيئة السياسية للطور الانتقالي في النظام السياسي المغربي، وهو الطور الذي أُطلق فيه مشروع العدالة الانتقالية.

---

(47) التقرير الختامي.

(48) تقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة: الحصيلة الإجمالية للتحريات المنجزة من لدن لجنة المتابعة، ص 33-51.

نتقل الآن إلى التقرير الذي أنجزته الهيئة، باعتبار أنه يكشف بصورة واضحة عن مجمل الإجراءات والتدابير التي أقدمت عليها، ويعكس ثمرة تجربتها بمختلف المنجزات التي تحققت، وإخفاقات برنامجها وتوصياتها، وبعض ملفاتها المعقدة.

تمكنت الهيئة من فتح 86116 ملفًا ودراستها، كما حاولت اتخاذ مواقف في موضوعها، فقررت تعويض 28019 ضحية، من بينهم 1895 ضحية صدرت لمصلحتهم توصيات إضافية تتعلق بصور أخرى من جبر الضرر. وأمّا في ما يتعلق بالتعويض غير المادي فأصدرت الهيئة توصيات لفائدة 1499 ضحية سبق أن استفادوا من تعويضات مالية، بموجب مقررات صادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض[49].

إن الصعوبات المتصلة بموضوع دراسة الملفات الخاصة بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتعقيد المرتبط بها والمتصل في الوقت نفسه بطرائق إنصافها بصورة متوازنة وعادلة تتطلب كثيرًا من الاجتهاد، الأمر الذي دفع الهيئة إلى إيجاد معايير محددة تسمح بتوحيد قواعد جبر الضرر بالنسبة إلى مجموع الضحايا، وذلك بمراعاة أوضاع الاعتقال وما رافقها من انتهاكات، منها التعذيب والاعتداء وسوء المعاملة والمسّ بالكرامة[50].

---

(49) في موضوع جبر الضرر يمكن مراجعة التقرير الختامي، الكتاب الثالث: إنصاف الضحايا وجبر الضرر، ص 62-113.

(50) راجع الفصل الثاني في: تقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ص 16-32.

يمكننا الإشـــارة في خلاصة إجمالية لعمـــل الهيئة في مجال جبر الضرر إلى أن عدد الملفات التي عُـــوّض فيها الضحايا بلغت 16861 ملفًـــا. وبلغ عـــدد الملفات التي اتُّخذت بشـــأنها قرارات إيجابية 9779 ملفًا، أي ما يناهز 58 في المئة، توزعت كما يلي:

- التعويض المالي 6358 ملفًا، أي نحو 37.9 في المئة.

- التعويـــض المالي المصحوب بجبر باقـــي الأضرار 1895 ملفًا، أي نحو 11.2 في المئة.

- جبر الأضرار من دون تعويـــض مالي 1499 ملفًا، أي نحو 8.9 في المئة[51].

إضافة إلى ما سبق حاولت الهيئة الاجتهاد في بلورة مجموعة من القـــرارات الرامية إلى جبـــر الضرر الجماعـــي، المتعلق بإعادة إدماج المناطق والجهات المهمشـــة لفك العزلة عنها، وصهرها في بوتقة التنمية. وفي هذا الســـياق نظمت الهيئة ندوات تحسيسية في مجموعة من المدن المغربية، بهدف إنشـــاء منتدى وطني يشـــتغل بموضوع جبر الضرر. وشاركت في فاعليات هذا المنتدى مجموعة من الجمعيـــات، إضافة إلـــى مجموعة من الخبـــراء والباحثين من المغرب ومن خارجه، من دون إغفال الإشـــارة إلى عملها المحدد في عقد لقاءات تشاورية مع الســـلطات العامة ومنظمات المجتمع

---

(51) راجع تقرير الهيئة وتوصياتها، الكتاب الثالث: الحقيقة والإنصاف ومقومات المصالحة، ص 74-113.

المدني، في الموضوعات المساعدة في عمليات المساهمة في تصحيح أخطاء الماضي[52].

لم تترد الهيئة في إنجاز الخطوات التي تدعم تأهيلها لإنجاز المهمات والأهداف التي وضعتها لنفسها. فكانت تعي جيدًا صعوبة المجال الذي تتحرك فيه وتعقيداته، كما كانت تعي في سياق حسابات تكوّنها وتطورها ضرورة الاحتراس في خطواتها والنتائج التي تروم تحقيقها.

ندرك ذلك بصورة واضحة في تقريرها الختامي الذي يستوعب لحظتين مهمتين:، لحظة التوصيات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية المطلوبة، في موضوع تجنّب تكرار الانتهاكات؛ ولحظة بلورة الاستراتيجيا الوطنية لمواجهة الإفلات من العقاب، والعمل على تنفيذ التوصيات.

كان التركيز في اللحظة الأولى على مبدأ دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليًا، فضلًا عن الدفاع عن قرينة البراءة، ومطلب الحق في محاكمة عادلة. وسطرت هذه المبادئ في سياق تصور الهيئة للإصلاح السياسي[53].

كما ركزت الهيئة على موضوع الإصلاحات الدستورية، ووضعت جملة من التوصيات التي يساهم استيعابها في تعزيز

---

(52) عبد اللطيف، الإصلاح السياسي في المغرب، ص 37.

(53) راجع التوصيات في التقرير الختامي، ص 114-121.

آليات الممارسة الديمقراطية، كما يساهم في ضمان عدم تكرار تجربة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار أوصت الهيئة بتعزيز مبدأ فصل السلطات، وطالبت بلزوم التنصيص الدستوري الصريح على الحريات والحقوق الأساسية التي يتضمنها، مثل حريات التنقل والتعبير والتظاهر والتنظيم النقابي والسياسي، وكذا التجمع والإضراب وحرية المراسلات، وحرمة المسكن واحترام الحياة الشخصية، كما أوصت بتقوية المراقبة الدستورية بالصورة التي تساهم في تحريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة والجرائم الأخرى ضد الإنسانية أو التي تمسّ الكرامة أو المُهينة[54].

أما في اللحظة الثانية من التقرير المتعلقة بوضع استراتيجيا وطنية متكاملة مندمجة ومتعددة الأطراف لمناهضة عدم الإفلات من العقاب فدعت الهيئة إلى تطوير سياسات حكومية في قطاعات العدالة والأمن وحفظ النظام والتربية والتكوين المستمر، بمشاركة فاعلة من المجتمع برمّته[55]، استنادًا إلى قواعد القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان، الأمر الذي يستدعي ضرورة ملاءمة التشريع الجنائي والالتزامات الدولية للمغرب مع مقتضيات القواعد المذكورة. كما طالبت الهيئة بلزوم إدخال إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة

(54) التقرير الختامي، ص 32.

(55) التقرير الختامي، ص 123-128.

الجنائية، لأن مثـل هذه الإصلاحات المذكـورة ضرورية لتوطيد دعائم دولة القانون[56].

نلاحـظ في التقريـر الختامي للهيئـة ما يؤكـد الوعي بلزوم إحداث مسـاطر المتابعـة، المتمثّلة في تنفيذ المقـررات المتعلقة بالتعويض، ومتابعة تفعيل التوصيات في شأن الصور الأخرى لجبر الضرر، بما فيها التأهيل الصحي والنفسـي للضحايا، وبرامج جبر الضرر الجماعي[57]. كما نلاحظ في خلاصـات التقرير دعوة إلى لزوم تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات وحفظ أرشـيف هيئة الإنصاف والمصالحة والأرشيف الحكومي.

يجسد تقرير الهيئة في نظرنا منجزًا مهمًا في باب إثراء مشروع العدالة الانتقالية وتطويره في المغرب والعالم. ولا نبالغ عندما نصفه بالمنجز المهم، ذلك أن أهميته في نظرنا تكمن في كونه عنوانًا كبيرًا لخيارات وسياسـات ومآزق، وهو في الآن نفسه عنوان أفق مفتوح على احتمالات عديدة.

يضعنا الجدل الـذي دار، وما فتئ يدور، حـول أعمال الهيئة وتقريرهـا وتوصياتهـا، ومـا صاحبه مـن إطلاق مسلسـل تنفيذ التوصيات، وصور تعثره إلى يومنا هذا، أمام ما يؤشـر، في نظرنا، إلى مناخ سياسي ما عاد يجد حرجًا في مواجهة الأوضاع السياسية في المغرب بطريقة شـفافة لا تسـتبعد الآراء المعارضة بحجة أن

---

(56) التقرير الختامي، ص 119.

(57) التقرير الختامي، ص 103.

مجال تسوية تركة الماضي ليس مجالًا سهلًا أو بسيطًا، خصوصًا عندما يحصل في طور انتقالي بين عهدين وملكين، جامعهما الأساس وحدة النظام السياسي، بدرجات من الاختلاف محسوبة ومرتبة بعناية. ومن هنا ندرك أهمية الجدل النقدي الذي ما برح يدور حول حدود ومحدودية أعمال الهيئة، وخصوصًا في بعض الملفات الصعبة، مثل ملف المهدي بن بركة، وملف اعتذار الدولة المباشر عن مجمل الانتهاكات والأضرار التي ألمّت بالضحايا وذويهم، خصوصاً في عقدي الستينيات والسبعينيات.

على الرغم من أننا نقف اليوم في المغرب أمام تحولات سياسية أخرى جرت بعد حركة 20 فبراير، فإن مكاسب الهيئة ساهمت في حفر مجاري العدالة الانتقالية، وهي مجارٍ نفترض أنها تستدعي في الراهن السياسي مزيدًا من مغالبة المصالح الفردية واستحضار الهم الجماعي؛ ذلك أن تعثّر العدالة الانتقالية في صيغتها المغربية كثيرًا ما يستدعي المبادرة والتعبئة السياسية، بهدف استثمار مكاسب مسلسل الإنصاف وولوج دروب الانتقال الديمقراطي الأخرى، الأمر الذي يتطلب أولًا استكمال عملية تفعيل توصيات الهيئة التي لا تزال معلقة[58].

---

(58) راجع موجز مداخلة أحمد حرزني في ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي عقدت في نهاية كانون الثاني/ يناير 2013، وقدم فيها أبرز ملاحظاته في شأن أعمال الهيئة وصعوباتها، مبرزًا أن مواصلة تنفيذ توصياتها تتطلب تعبئة سياسية، مطابقة لأسئلة التحول السياسي الجارية في المغرب (أخبار اليوم، 12/ 2/ 2013).

ملاحظات وأسئلة ختامية

مسار العدالة الانتقالية في زمن ما بعد الربيع العربي

هل يمكن الحديث عن نهاية مسلسل العدالة الانتقالية في المغرب اليوم؟

بعد مرور سبعة أعوام على إصدار هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب تقريرها الختامي الذي استوعب منجزاتها وتوصياتها، وكذا إخفاقاتها، يحق لنا ان نتساءل.

إننا نجد في ردّات الفعل المتداولة في الفضاء السياسي المغربي اليوم مواقف متناقضة من التجربة ومن مآلها، لكننا نجد في الوقت نفسه أن هناك ما يشبه الإجماع على أهمية الأدوار التي قامت بها في مغرب العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى جانب أدوار سياسية أخرى اعتُبرت في عداد المؤشرات القوية الدالة على التحولات السياسية الممهِّدة للانتقال الديمقراطي في بلادنا.

ساهمت التحولات التي عرفها المغرب منذ عام 1999 في تقليص حدة الانتفاضات والانفجارات التي ملأت الشوارع المغربية في عام 2011، حين استطاع بعض مكاسب الهيئة، وبعض الإصلاحات التي أُنجزت في زمن حكومات التناوب التوافقي، وقف استمرار الانفجارات في المجتمع المغربي.

ينبغي ألّا نغفل في هذا السياق أيضًا الإشارة إلى قدرة النظام

السياسي المغربي على التفاعل الإيجابي مع شعارات الاحتجاجات الكبرى المندِّدة بالفســاد. وتجلى ذلك في إصدار دستور جديد في عام 2011، كما تجلى في استيعاب النظام لمطالب الشارع، وسعيه إلــى تنفيذ بعض توصيــات الهيئة ومقترحاتها، فــي باب الإصلاح الدستوري والمؤسسي.

لم تكن الهيئة منذ إعلان تأسيســها قوة مادية ولا قانونية، بل كانت بمنزلة إطار استشــاريّ، وظلت ملحقة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. إلّا أنها كانت على الرغم من ذلك مؤسسة فاعلة، تقدم مكاســبها ومنجزاتها دليلًا واضحًا على مختلف الأدوار التي أدتها في مغرب العقــد الأول من الألفية الثالثة. كما تكشــف عن محدوديتها، خصوصًا عندما نســتحضر شروط العدالة الانتقالية في مغرب يتحول داخل نظام بعينه، ويروم في الآن نفسه بلورة مواقف وأفعال تضعه في أفق الإصلاح الديمقراطي المتدرج.

يَسْــهُل في باب النقد القول إنها لم تســاهم في حل كثير من القضايا الواردة في تقريرها الختامي؛ إذ تســتوعب توصياتها جملة من المعطيات المتعلقة بكشــف الحقيقة في ملفات غامضة. وهناك من يؤاخذها على تغييب الحقيقة لحســاب الإنصاف والمصالحة، على الرغم من الجهد الذي بُذل لتوضيح مسارها وخياراتها. كما أن ثمة من يرى أن مقاربتها استندت في الأغلب إلى الجانب الحقوقي، على الرغم من مختلف السجالات التي انخرطت فيها، في موضوع تداخل وتفاعل الحقوقي والسياسي في العدالة الانتقالية.

في مقابل هذه الانتقادات، يشــير بعض الباحثين إلى التفاعل

الإيجابي بين دســتور 2011 وبعض توصيات الهيئة، خصوصًا في مجال حماية منظومتي حقوق الإنســان والقانــون الدولي، إضافة إلى تأكيده سموّ الشــرعية الدستورية؛ إذ ينزع إلى دسترة مبدأ فصل السلطات وتوازنها ودسترة المؤسسات... إلخ، الأمر الذي يوضح نوعية منجزاتها[59]. صحيح أن المكاســب المذكورة تندرج ضمن الدستور المؤطِّر اليوم للمشهد السياسي، وأن بنوده لا تزال بحاجة إلى إجراءات تنظيمية عديدة، إلّا أن كل ما سبق يؤشر في نظرنا إلى خيارات سياسية محددة ســاهمت الهيئة، إلى جانب عوامل أخرى، في التمهيد لها.

إن مجمل المؤاخــذات التــي ذكرناها، ومختلــف المعارك السجالية التي واكبتها، ســاهمت في إطلاق جدل سياسي مهم، في موضوع التمهيد لإســناد التحول السياســي الحاصل في مجتمعنا. لكن لا يعفينا هذا من الحديث عن منجزات الهيئة الكبرى في مجال الإعداد والتمهيد لإعلان تصفية بقايا الاستبداد والطغيان و«سنوات الجمر» في المغــرب. كما أنه لا يعفينا من إعــادة تأكيد قوة الأمل الذي جسّــدته الهيئة، وهي تباشــر عملًا شــاقًّا في إطار استمرارية نظام سياســي بعينه؛ إذ بنت في أعوام قليلة خطوات لا يمكن إنكار أهميتها في التحولات السياسية التي يعرفها المغرب اليوم.

تقــاس مآلات تجــارب مماثلــة، لا بمــا يترتــب عليها من

(59) امحمد المالكــي، «العدالة الانتقالية والتحــول الديمقراطي في المغرب،» ورقة قدمت إلى: الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح، بيروت، 20-22 نيسان/ أبريل 2012.

إصلاحات سياسية فحسب، بل بما تتيحه من محاولات لرد الاعتبار إلى العمل السياسي وإلى السياسة بوصفهما حيزًا للصراع الديمقراطي.

ربما يتيح لنا كثير ممّا تحقق بوساطة الهيئة المذكورة في الأعوام الماضية التأكيد أن فترات التحول والانتقال في التاريخ تتطلب مواصلة الجهد وتنويعه، بقصد مزيد من محاصرة الجيوب المحافظة التي يهمّها وقف مسلسل التحوّل والإصلاح.

إذا كنا نتابع اليوم، في بعض أعمال المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ما يعاود النظر في كيفيات مواصلة متابعة تنفيذ توصيات الهيئة، فإن ما يمكن أن نستنتجه من ذلك هو صعوبة الحديث عن نهاية محتملة لمهمتها؛ إذ عقد المجلس المذكور حديثًا ملتقى دوليًا في شأن العدالة الانتقالية، عاد فيه إلى توصيات الهيئة، متسائلًا عن مواقفها وإكراهاتها، وساعيًا إلى تفعيل بعض توصياتها، وهو ما يفيد بأن الصراع السياسي في التاريخ لا يتوقف، بل يتخذ صورًا جديدة ومظاهر متعددة، الأمر الذي يستدعي تنويع جهد المواجهة وتطويره ضمن إطار حماية المكاسب ومجابهة الإشكالات مجددًا. ولعل ما جرى في انتفاضات شباب 20 فبراير في عام 2011 يدفع إلى بناء تدابير وإجراءات جديدة من أجل جبهات أخرى للعمل، حماية لمطلب العدالة الانتقالية، وحماية للتطلعات الرامية إلى مزيد من تطوير تدابير الإصلاح السياسي الديمقراطي في المغرب.

المراجع

1 - العربية

كتب

أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب. الرباط: مركز دراسة حقوق الإنسان والديمقراطية، 2008.

بنيوب، أحمد شوقي. الأسس والنظرية لمذهب جبر الضرر: التجربة المغربية للعدالة الانتقالية. المغرب: منشورات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، 2008.

الذاكرة والإبداع: قراءات في كتابات السجن. المغرب: منشورات اتحاد كتاب المغرب والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2010.

سن، أمارتيا. فكرة العدالة. ترجمة مازن الجندلي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

السياق التاريخي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. المغرب: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2005. (سلسلة دراسات وندوات هيئة الإنصاف والمصالحة)

عبد اللطيف، كمال. **أسئلة النهضة العربية: التاريخ - الحداثة - التواصل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

ـــــــــ. «**الإصلاح السياسي في المغرب، التحديث الممكن، التحديث الصعب**». الرباط: منشورات دار المدارس، 2011.

ـــــــــ. **تحولات المغرب السياسي.** الرباط: دار الأمان، 2006.

ـــــــــ. **في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية.** بيروت: دار الطليعة، 1999.

الناوي، مصطفى. **أسئلة العدالة الانتقالية بالمغرب في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة: تقرير تركيبي.** الرباط: مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، 2007.

اليزمي، عبد العلي، جعفر عاقيل وعلي كابوس. **ظلال وأضواء: بيبليوغرافيا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب.** الرباط: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2004.

تقارير

تقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. الرباط: منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 2009.

موجـــز مضامين التقريـــر الختامي للهيئة. الرباط: منشـــورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، [د. ت].

نـدوات

المالكي، امحمد. «العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في المغرب.» ورقة قدمت إلى: الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح، بيروت، 20-22 نيسان/ أبريل 2012.

ندوة أسئلة العدالة الانتقالية في المغرب. الرباط: مركز دراسة حقوق الإنسان والديمقراطية، 2008.

2 - الأجنبية

Books

Laroui, A. *Le Maroc et Hassan II: Un Témoignage* . Québec: Presses Inter Universitaires; Casablanca: Centre culturel arabe, 2005.

Rawls, John. *La Justice comme équité: Une Reformulation de la «théorie de la justice»*. Traduction de l'anglais par Bertrand Guillarme: Paris: Éditions la découverte, 2003.

_____ . *Théorie de la justice.* Traduction de l'américain par Catherine Audard. Paris: Seuil, 1997.

_____ . *Libéralisme politique.* Paris: Presses universitaires de France, 2006.

Sen, Amartya. *L'Idée de la Justice.* Paris: Flammarion, 2010.

Periodicals

Lefort, Claude. «Droits de l'homme et politique.» *Libre*: no. 7, 1980.

Rawls, John. «Justice as Fairness: Political not Metaphysical.» *Philosophy & Public Affairs*: vol. 14, no. 3, Summer 1985.

Ricoeur, Paul. »J. Rowls: De L'autonomie morale à la fiction du contrat social.« *Revue de métaphysique et de morale*: no. 3, 1990.

فهرس عام

- أ -

أدبيات الاعتقال السياسي: 31

الأرجنتين: 22

الاستراتيجيا الوطنية لمواجهة الإفلات من العقاب: 66-67

إصلاح الدستور: 34-35، 40، 66، 71

الإصلاح الديمقراطي: 9، 11، 17، 26، 50، 54، 58-60، 71، 73

الإصلاح السياسي: 12، 17، 25، 33، 35، 49، 54، 58-60، 66، 73

إصلاح المؤسسات: 23، 25، 40، 71

إعادة توزيع الموارد: 16

الاعتقال التعسفي: 67

الاعتقال السياسي: 31

أقبية التعذيب: 52-53

السلفادور: 22

الأمم المتحدة: 27

أميركا: 14

أميركا اللاتينية: 10، 28

الانتقال الديمقراطي: 11، 22، 29، 36، 39، 43، 46، 480-49، 51، 53، 69-70

الإنصاف: 12، 13، 17، 37-40، 44-46، 49، 54، 62-63، 69، 71
الأنظمة الاستبدادية: 26-27
الأنظمة الديمقراطية: 10، 16-17
الأنظمة العربية: 33
الأنظمة الملكية: 22
أوروبا: 10، 28
أوروبا الشرقية: 26

- ب -

البطالة: 20
بن بركة، المهدي: 69
بنزكري، إدريس: 43، 61

- ت -

تشيلي: 22
التصالح مع الذات: 55
تفكك الاتحاد السوفياتي: 26
تكافؤ الفرص: 15، 17
التناوب التوافقي: 12
التنمية الاقتصادية: 13، 60
التوافق الديمقراطي: 42
التوافق القبلي للمجتمع: 18

- ث -

الثقافات المحلية: 24
الثقافة الأميركية: 16
الثقافة الوطنية: 24

- ج -

جبر الضرر: 23، 25، 36-38، 44، 48، 54، 64-65، 68
جرائم «سنوات الرصاص» (المغرب): 36
الجرائم ضد الإنسانية: 67

جلسات الاستماع إلى ضحايا حقوق الإنسان في مغرب ما بعد الاستقلال (2004): 40، 49-50، 52-53، 55، 58
جنوب أفريقيا: 10، 22

- ح -

حالات الاختفاء القسري: 62، 67
حراك 20 فبراير 2011 (المغرب): 40، 69، 73
حرب فيتنام: 15
حرمة المسكن واحترام الحياة الشخصية: 67
الحريات العامة: 60
الحرية: 15، 17، 19، 31
حرية التجمع والإضراب: 67
حرية التظاهر: 67
حرية التعبير: 67
حرية التنظيم النقابي والسياسي: 67
حرية التنقل: 67
حرية المراسلات: 67
حزب الاتحاد الاشتراكي (المغرب): 28، 34
حزب الاستقلال (المغرب): 34
الحسن الثاني (ملك المغرب): 22، 29، 33-34، 36، 38، 48
الحق في محاكمة عادلة: 66
حقوق الإنسان: 15، 24، 27، 33-37، 40، 47، 60، 62، 64، 72
الحقيقة الاجتماعية: 41
الحقيقة الشخصية: 41

الحقيقة في التاريخ: 42، 44
حقيقة المصالحة وجبر الضرر: 41
الحقيقة الموضوعية: 41
حكومات التناوب التوافقي (المغرب): 28، 47، 70

- د -

دار المقري: 53
الدستور المغربي: 35
الدستور المغربي (2011): 71-72
الدولة التسلطية: 42
الدولة الحديثة: 42
الديمقراطية: 13، 15، 17، 19، 21، 28، 33، 35، 54

- ذ -

الذاكرة السياسية: 58

- ر -

الرباط: 53
روسو، جان جاك: 14
رولز، جون: 13-19

- س -

سجن تزمامارت: 32، 53
السجن العسكري بعكاشة: 53
السجن العسكري بالقنيطرة: 53
السجن العسكري بهرمومّو: 53
السجن المدني بمراكش: 53
السجن المدني بمكناس: 53
سنوات الجمر والرصاص (المغرب): 36، 39، 41-42، 44، 46-47، 51-52، 54، 56-58، 63، 72

سيادة القانون: 25

- ص -

الصراع الاجتماعي: 43

الصراع السياسي: 10، 26-27، 39، 42-43، 45، 48، 50، 53-55، 57، 73

صن، أمارتيا: 13، 18-19

- ع -

العدالة الاجتماعية: 17

العدالة الدستورية: 17

العدالة السياسية: 17

العدالة المجالية: 20

العصيان المدني: 15

عمليات القتل البطيء: 52

عمليات القتل الخاطف: 52

العنف: 26، 31-32، 42، 63

العولمة: 20

- غ -

غواتيمالا: 22

- ف -

الفساد: 71

الفقر: 19-20

الفكر السياسي المعاصر: 12

فلاسفة الأنوار: 19

الفلسفة السياسية الليبرالية: 18

الفلسفة النفعية: 16

- ق -

القانون الدولي الإنساني: 24، 67

قلعة مكونة: 53

القهر السياسي: 53

- ك -

كانط، إيمانويل: 14

كشف الحقيقة: 38، 41-42

- ل -

لجان البحث عن الحقيقة: 23-24، 41، 46

لوك، جون: 14

- م -

الماركسية: 19

مبادرة الصلح والتصالح (المغرب): 59

مبدأ تكافؤ الفرص: 17

مبدأ الحرية والمساواة: 17

مبدأ دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان: 66

مبدأ عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: 63، 67

مبدأ فصل السلطات: 35، 67، 72

مبدأ المصالحة: 36-37، 48-49، 54، 71

مبدأ النجاعة في التاريخ: 11

المجتمع الأميركي: 14-15، 18

المجتمع الدولي: 22

مجتمع العدالة: 17

المجتمع الغربي: 14

المجتمع المدني: 53، 58، 66

مجتمع المؤسسات: 13

المجتمعات الديمقراطية: 14، 16

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المغرب): 33-34، 38، 51، 60-61، 71، 73

المجلس الاستشاري للشباب والمستقبل (المغرب): 34

المحاسبة: 23

المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان: 24

المحاكمات غير الشرعية: 52

محمد الخامس (ملك المغرب): 36

محمد السادس (ملك المغرب): 29-30، 38-39، 48، 53، 60

مدونة حقوق الإنسان: 17

المذهب النفعي: 14

المراقبة الدستورية: 67

المركز الدولي للعدالة الانتقالية: 10، 13، 23، 27

المصالحة التاريخية: 44

المصالحة السياسية: 22، 30

المصالحة الوطنية: 26

المعارضة السياسية في المغرب: 51

المعتقدات الدينية: 24

معتقل درب مولاي الشريف: 53

المعتقلون السياسيون: 34

مفهوم الحقيقة: 42، 46، 62-63، 71

المناظرة الوطنية في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب (2001): 61

المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف: 38، 40، 61

منظومات القيم: 14-15

المنفيون: 34

- ن -

نـــدوة «الحقيقـــة بالبحـــث» (2004: طنجـــة): 41-43، 48-49

نظرية التعاقد: 14، 18

-هـ-

هيئـــة التحكيـــــم المستقلـــــة للتعويض (المغرب): 64

هيئة الحقيقـــة والإنصاف في جنوب أفريقيا: 41

- و -

وحدة الهدف: 25

الولايات المتحدة: 26

هذا الكتاب

يُعالج مفهوم "العدالة الانتقالية" كما تجسّد في تجربة "هيئة الإنصاف والمصالحة" المغربية بعد نحو عشرة أعوام من الجهد المتواصل والخبرة المتراكمة والتحولات الدلالية التي طرأت على هذا المفهوم في الفكر المعاصر، وارتباط ذلك بالإصلاح الديمقراطي. ويركز على "العدالة الانتقالية" في عالم متعولم، وعلى تجارب الانتقال الديمقراطي في أوروبا وأميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا وما تفتحه من آفاق نظرية وتطبيقية في العالم العربي.

كمال عبد اللطيف

باحث مغربي وأستاذ الفلسفة السياسية والفكر العربي المعاصر في العديد من الجامعات ومؤسسات البحث في داخل المغرب وخارجه. له العديد من الكتب، منها: **المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات**، و**الإصلاح السياسي في المغرب: التحديث الممكن، التحديث الصعب**، و**أسئلة الحداثة في الفكر العربي**، و**أسئلة النهضة العربية: التاريخ والحداثة والتواصل**، و**في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية**.

السعر: 4 دولارات

ISBN 978-9953-0-2900-9

9 789953 029009